

جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: محاسبة وجباية

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

بغنوان:

استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية

(دراسة حالة مديرية توزيع الكهرباء والغاز لولاية برج بوعريريج)

إشراف:

إعداد الطالبتين :

نور الدين رافع

❖ بوحفص يامنة

❖ صلاحي ايناس

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة

السنة الجامعية: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَنْ عَمِلْ سَعْيًا يَبْغِي
الْآخِرَةَ دَخَلَ الْجَنَّةَ
وَمَنْ عَمِلْ سَعْيًا يَبْغِي
الْأُولَى دَخَلَ النَّارَ
وَأُخْرِجْ مِنْهَا
مَنْ عَمِلْ سَعْيًا يَبْغِي
الْآخِرَةَ دَخَلَ الْجَنَّةَ
وَمَنْ عَمِلْ سَعْيًا يَبْغِي
الْأُولَى دَخَلَ النَّارَ
وَأُخْرِجْ مِنْهَا

١٤٣٨ هـ

شكرتكم

تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظم عقد الشكر الذي يستحقه جميع من ساعدنا لإنجاز هذا العمل.

أولا وقبل كل شيء نحمد الله تعالى الذي أعاننا على إنجاز هذه المذكرة فما كان لشيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه " إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون " فالحمد لله في الأولى والحمد لله في الأخيرة.

فانطلاقا من قول رسولنا الكريم " من لا يشكر الناس لا يشكر الله " يطيب لنا بعد شكره أن نتقدم بكل وفاء، وصادق عرفان، وعظيم امتنان، بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أستاذي المشرف " رافع نور دين " على توجيهاته القيمة طيلة المسيرة الإشرافية، وكذلك أعضاء لجنة المناقشة على جهودهم، ومنحهم الوقت الثمين لمناقشة وتحكيم هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بخالص عبارات الشكر و الامتتان لموظفي شركة سونلغاز إلى من جسدوا حقا معنى مد يد العون و الإرشاد ذاكرين منهم المحاسب الفاضل وزميل الدراسة " الصديق بلعباس".

وفي الختام، اللهم إنا نسألك السداد والفلاح، وأن يكون عملنا هذا خالصا لوجهك الكريم، ومسخر لرفع شأن بلادنا الجزائر، وفي ميزان حسناتنا يوم القيامة لكم منا جميعا تحية الإكبار والتقدير.

إهداء

في لحظة لا طالما انتظرتها وحلمت بها في حكاية اكتملت فصولها وخيوط انتهى التألق من غزلها ها أنا خريجة هذا العام.

يسرني أن أقدم نجاحي كهمسة حب وعنوان وفاء إلى من تكبدا من أجلي مصاعب الحياة وبدلا جهد السنين سخيا وجعلا من الأيام سلام العلى لأرتقي بها في ذروة الحياة إلى من كان دعائهما سر جناحي و توفيقى إلى من كانا سببا في ما أنا عليه الآن إلى شمسي و قمري والداي.

إلى من أرى التفاؤل بأعينهم و سعادة في ابتسامتهم ،إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد ، إخوتي هبة وتسنيم، سندي محمد و توأم روحي حميدة.

إلى من ضاقت سطور بوصفهم فوسعهم قلبي...إلى من زرعن سعادة في دربي...إلى من كانت أجمل ذكرياتي معهن "خديجة 'كوثر 'أسيا' سيرين' دعاء' إكرام' هلا...., وأغلاهن رفيقة دربي، صاحبة القلب الطيب إلى من رافقتني منذ أن حملنا الحقائق ومعها سرت الدرب خطوة خطوة أختي ورفيقة في المذكرة "يامنة "

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس الصافية إلى رياحين حياتي عائلتي الكريمة فردا فردا(صلاحي _بن ساعد) وهنا تبعثرت الكلمات مني حينما حاولت أن أسطر لكم عبارات الثناء و الامتتان ، فلكل أستاذ درسي في مشواري التعليمي لكل من يعرفني و أعرفه ولو بنظرة لكل شخص دخل حياتي إلى كل الأصدقاء والأحباب الذين يسعهم القلب ولم تسعهم هذه الصفحة إليك أنت من تتصفح مذكرتي.

صلاحي إيناس

إهداء

الحمد لله الذي يسرنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه ثمرة الجهد والنجاح بفضلته تعالى راجين أن تكون خالصة لوجهه الكريم، وفقنا الله وجعلها نورا لدرينا.

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير إلى من صاحبنى خطوة خطوة إلى ما أنا عليه، إلى الرجل الأبرز في حياتي، إلى من كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي والدي و سندي أطل الله في عمره.

إلى من بها أعلو، وعليها أرتكز ، إلى ينبوع الذي لا يمل من العطاء لى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها الحنون إليك سيديتي أمي رعاك الله لنا.

إلى من يلهج بذكراهم فؤادي، إلى من يجري حبهم في عروقي إخوتي.

إلى من سرنا سويا نشق درب النجاح، إلى من تكاتفنا يدا بيد ونحن نقطف ثمرة تعلمنا صديقتي و صاحبتني في المذكرة ايناس.

يامنة بوحفص

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على استخدامات المؤشرات المالية للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية من أجل التعرف على وضعية تلك المؤسسة واتخاذ الإجراءات المناسبة، وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من النماذج التي تبنى على مؤشرات محددة تعطي لها أوزان معينة تختلف من نموذج لآخر وذلك من أجل التنبؤ باحتمالات الفشل في وقت مبكر، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج المنهج الوصفي التحليلي وكذلك دراسة حالة وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :

من خلال استخدام نموذج Altman وكذا نموذج kida تم التوصل بأن المؤسسة سونلغاز معرضة لخطر الفشل المالي خلال سنوات الدراسة، فحسب نموذج Altman فإن المؤسسة تقع في المنطقة الحمراء أي أن المؤسسة سوف تفلس لان نتيجة النموذج أقل من 1,8 ($Z < 1.8$) أما نموذج kida يتوقع أن المؤسسة مهددة بخطر الإفلاس كون قيمة Z سالبة $-0,5$ دليل على أن المؤسسة معرضة لخطر الفشل المالي، وكذلك بينت نتائج تحليل النسب المالية الرئيسية المكونة للنماذج أن هناك ضعفا في أداء المؤسسة عينة البحث من خلال المؤشرات السلبية الكثيرة التي ظهرت لدينا، مما يؤكد فشلها أو اقترابها كثيرا من الفشل.

أما بخصوص المؤسسة فقد اقترحنا جملة من التوصيات مفادها أن على المؤسسة تطبيق سياسات محاسبية واضحة ومحددة بشأن الإفصاح المبكر عن البيانات والمؤشرات المالية، لإتاحة الفرصة لتطبيق النموذج والوقوف على نتائجه أولا بأول.

الكلمات المفتاحية: المؤشرات المالية، الفشل المالي للمؤسسات، نماذج التنبؤ بالفشل المالي، نموذج

Altman، نموذج kida

Abstract:

This study aimed to identify the uses of financial indicators to predict the financial failure of an economic institution in order to identify the status of that institution and take appropriate measures, and this led to the emergence of many models that are built on specific indicators that give them certain weights that differ from one model to another, in order to predict The possibility of failure at an early date, and for that, the approach was relied on the descriptive analytical method, as well as a case study. The study reached several results, the most important of which are:

Through the use of the **Altman** model, as well as the **kida** model, it was concluded that the Sonelgaz institution is at risk of financial failure during the years of study, according to the Altman model, the institution is located in the red zone, meaning that the institution will go bankrupt because the model result is less than 1.8 ($Z < 1.8$). **kida** It is expected that the institution is at risk of bankruptcy, since the value of Z is negative 0.5 - evidence that the institution is at risk of financial failure, as well as the results of the analysis of the main financial ratios that make up the models, that there is a weakness in the performance of the institution, the sample of the research, through the many negative indicators that appeared to us, Which confirms its failure or very close to failure.

With regard to the institution, we have proposed a set of recommendations that the institution should implement clear and specific accounting policies regarding early disclosure of financial data and indicators, to provide an opportunity to implement the model and see its results in a timely manner.

Key words: Financial indicators, Corporate financial failure, Financial failure prediction models, Altman model, kida model.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرفان
II-1	ملخص الدراسة
V-IV	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
أ-د	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	
06	تمهيد
07	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
07	المطلب الأول: أساسيات حول المؤشرات المالية
15	المطلب الثاني: ظاهرة الفشل المالي والتنبؤ به
20	المطلب الثالث: بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي
26	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
26	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
32	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
33	المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات
34	خلاصة
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة	
36	تمهيد
37	المبحث الأول: الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة
37	المطلب الأول: تعريف المؤسسة ونشأتها ونشاطها
39	المطلب الثاني: أهداف المؤسسة، التزاماتها ومهامها
40	المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي
50	المبحث الثاني: دراسة الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز باستخدام أهم نماذج الفشل
50	المطلب الأول: دراسة الوضعية المالية خلال فترة الدراسة
62	المطلب الثاني: دراسة امكانية وقوع مؤسسة سونلغاز في الفشل المالي

65	المطلب الثالث: طرق معالجة الفشل المالي
68	خلاصة
72-70	الخاتمة
77-74	قائمة المراجع

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	درجة المخاطرة حسب نموذج sherrod	25
02	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (جانب الأصول) خلال فترة الدراسة	50
03	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (جانب الخصوم) خلال فترة الدراسة	52
04	جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2019، 2021، 2021)	54-53
05	نسب السيولة الخاصة بالمؤسسة	55
06	نسب النشاط الخاصة بالمؤسسة	57
07	نسب المردودية الخاصة بالمؤسسة	58
08	نسب التمويل الخاصة بالمؤسسة	60
09	تقدير الفشل المالي وفق نموذج Altman	62
10	حساب نتائج نموذج Altman	63
11	تقدير الفشل المالي وفق نموذج kida	64
12	حساب النتائج وفق نموذج kida	65

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
41	الهيكل التنظيمي لمجمع سونلغاز (الشركة الأم)	01
43	الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء و الغاز للشرق " SDE "	02
45	الهيكل التنظيمي للمديرية التوزيع ب ب ع DDBBA	03
49	الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة	04
51	التمثيل البياني للميزانية المختصرة-جانب أصول-	05
52	التمثيل البياني للميزانية المختصرة-جانب الخصوم-	06
55	التمثيل البياني لنسب السيولة	07
57	التمثيل البياني لنسب النشاط	08
59	التمثيل البياني لنسب المردودية	09
60	التمثيل البياني لنسب التمويل	10

مقدمة

يعتبر موضوع التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات من المواضيع المهمة التي شغلت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية، وتتبع أهمية التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات من اهتمام العديد من الجهات ذات العلاقة مع المؤسسة.

نظرا لزيادة أهمية البيانات المالية، نشأت وتطورت الحاجة إلى المؤشرات المالية من قبل المؤسسات الاقتصادية لاستخلاص العلاقات الهامة والمفيدة في اتخاذ القرارات، وبالاستعانة بهذه المؤشرات يمكن تقييم الوضع المالي للمؤسسات وأدائها خلال فترة معينة.

حيث تعد النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي التي يتم الاعتماد عليها في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، فظاهرة الفشل المالي من المواضيع المهمة التي تناولها الباحثون لما ينتج عنه من آثار سلبية على مستوى المؤسسة والعاملين فيها وعلى الاقتصاد ككل.

وهذا ما أدى إلى ظهور العديد من النماذج التي تبنى على نسب مالية محددة تعطي لها أوزان معينة تختلف من نموذج لآخر وذلك من أجل التنبؤ باحتمالات الفشل في وقت مبكر مما يعطي مؤشر للجهات المعنية للتدخل واتخاذ إجراءات تصحيحية مناسبة قبل الفشل النهائي للمؤسسة. حيث تبقى هذه النماذج وفي ظل الصعوبات التي تعاني منها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية صعبة التطبيق في ظل المتطلبات والمؤشرات المطلوبة في قياس فشلها ضمن هذه النماذج.

1- إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

كيف تستخدم المؤشرات المالية في التنبؤ بالفشل المالي في مؤسسة سونلغاز؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالمؤشرات المالية ؟
- ما مفهوم الفشل المالي؟
- ما هي الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز ؟

2- فرضيات الدراسة

للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- المؤشرات المالية هي عبارة عن علاقة بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوف المالية وتفسيرها من خلال مقارنتها مع النسب المعيارية؛
- الفشل المالي هو عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها في الآجال المستحقة؛
- تعد مؤسسة سونلغاز غير معرضة للفشل المالي.

3- أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تحليل ظاهرة الفشل المالي و إظهار دور النسب المالية التي تعد محط اهتمام كبير رغم سهولة حسابها و التعرف عل أهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي وإبراز أهم النتائج التي توصلت إليها هذه النماذج، بالإضافة إلى التعرف على إمكانية وقوع المؤسسة الوطنية للكهرباء و الغاز في الفشل المالي وذلك من خلال تطبيق هذه النماذج والتنبؤ بالوضع المالي المستقبلي للمؤسسة.

4- أهداف الدراسة

إن سعينا وراء انجاز هذه الدراسة بفصلها النظري والتطبيقي هو الرغبة في تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- إظهار الدور الكبير الذي تلعبه النسب المالية في التنبؤ بظاهرة الفشل المالي؛
- التعرف على مراحل الفشل المالي للمؤسسة وأهم النماذج المستخدمة في التنبؤ به؛
- التعرف على الاحتمال المستقبلي لوقوع مؤسسة سونلغاز في الفشل المالي.

5- منهج الدراسة

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، وقد تم الاعتماد على دراسة حالة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال تحليل المعطيات المتوفرة و المستخرجة من وثائق المؤسسة، بالإضافة إلى تحليل مختلف النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تطبيق أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي في مؤسسة سونلغاز برج بوعريريج.

6- حدود الدراسة

- **الحدود الزمنية:** تمثلت الحدود الزمنية لموضوع بحثنا في الفترة الممتدة من بداية اعتماد موضوع المذكرة من طرف اللجنة العلمية للقسم في بداية فيفري إلى غاية تاريخ نهاية التبرص وتحليل النتائج المتوصل إليها في بداية ماي.

- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية في التركيز على إحدى المؤسسات الاقتصادية لولاية برج بوعريريج وهي "سونلغاز".

7- أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- حب الإطلاع لمعرفة خبايا هذه الظاهرة من أجل إثراء معلوماتنا وقدراتنا؛
- حساسية الموضوع في الوقت الراهن مع تزايد ظاهرة الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية؛
- التعرف على كيفية تطبيق المؤشرات المالية على مستوى مؤسسة سونلغاز؛
- تزايد عدد المؤسسات المتعثرة في الآونة الأخيرة خصوصا مع ظهور الأزمة المالية.

8- هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول الأدبيات النظرية لاستخدام المؤشرات المالية في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية، أما المبحث الثاني دراسات سابقة ، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية لدراسة حالة لدى مؤسسة سونلغاز ، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين ، المبحث الأول تم فيه تقديم مؤسسة سونلغاز ، أما المبحث الثاني خصصناه لدراسة الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري

تمهيد:

تعد المؤشرات المالية من أقوى الأدوات المستخدمة في التحليل المالي والتي تعتمد عليها الإدارة في تحليل المركز المالي و ربحية الشركة لسهولة استخراجها و فهمها كما يعد التحليل بالمؤشرات المالية من الأساليب الأكثر شيوعا لإمكانية الاعتماد عليها في تقييم أداء المؤسسة و اتخاذ القرارات, وكذلك يحظى موضوع التنبؤ بتعثر المؤسسات الاقتصادية بأهمية كبيرة في وقتنا الحاضر نظرا للظروف التي يمر بها الاقتصاد الجزائري حيث يكثر عدد المؤسسات المتعثرة، فتنبؤ المؤسسات في وقت مبكر يمكن أصحاب المؤسسة والإدارة من التدخل لوقف الخسائر وإيجاد الحلول العملية والملائمة لتصحيح مسار المؤسسة قبل إفلاسها, ولتبيان ذلك سيتم في هذا المبحث التعرف على بعض المفاهيم المتعلقة بالفشل المالي و النسب المالية و توضيح العلاقة بين نماذج التنبؤ بالفشل المالي و النسب المالية و ذلك للإحاطة أكثر بموضوع الدراسة و ضبط متغيراتها وكذلك سيتم التطرق إلى الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الفشل المالي والتنبؤ به، وبناء على ما سبق ذكره سنعالج هذا الفصل من خلال مبحثين وهي على النحو التالي:

- المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة؛

- المبحث الثاني: دراسات سابقة.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية للدراسة

مهما كان متاحا للمؤسسة من موارد مختلفة إلا أنه لا بد من وجود محور إداري يتمركز عليه نجاح المؤسسة من فشلها وذلك بحسن استغلال تلك الموارد و الفرص من أجل تحديد خططها المستقبلية، باستخدام أهم المؤشرات المالية في التنبؤ بالموقف الذي ستكون عليه، لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى ماهية المؤشرات المالية كمطلب أول، و في المطلب الثاني نتطرق إلى ظاهرة الفشل المالي وأخيرا في المطلب الثالث إلى بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

المطلب الأول: أساسيات حول المؤشرات المالية

تعد النسب المالية من أقوى الأدوات المستخدمة والمعتمد عليها من طرف الإدارة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة ومعرفة نقاط القوة والضعف من أجل تعزيزها أو تداركها، سنتطرق في هذا المطلب لعرض مختلف التعاريف المرتبطة بالنسب المالية إضافة إلى مصادر استخدامها، والأخذ بأهم أنواعها المعتمد عليها في إعداد نماذج لتنبؤ بالفشل .

أولاً: مفهوم المؤشرات المالية

1- تعريف المؤشرات المالية

تعد المؤشرات المالية من الأدوات المهمة لتقييم أداء المؤسسات وقدرتها في مواجهة التزاماته المستحقة عليه حالياً ومستقبلياً لأنها تمثل أداة شخصية أساسية من أدوات التحليل المالي ولقد تعددت التعريفات للمؤشرات فمنهم من يعرفها على أنها:

- العلاقة بين البنود المختلفة التي تتكون منها الميزانية العمومية او قائمة الدخل او العلاقة بين بنود الميزانية وبنود قائمة الدخل بغرض الكشف عن نواحي القوة او الضعف في السياسة المالية؛¹
- كما أنها عبارة عن معدل أو مؤشر يكشف عن نقاط القوة والضعف في الجوانب المالية للمنشأة وعملية إعداد هذه النسب لا تقدم معلومات كافية للمحلل المالي إلا إذا تمت مقارنتها بنسب أخرى، مع مراعاة ربط أكبر عدد ممكن منها مع بعضها البعض لاتخاذ القرار المناسب كما أن درجة الاعتماد على تلك النسب يتوقف على الجهة التي تقوم بتلك الدراسة.²

ومنه نستنتج أن النسب المالية عبارة عن العلاقة بين عنصرين من عناصر الميزانية أو قائمة الدخل أو هما معا لتحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة.

2- أهمية المؤشرات المالية

ترجع أهمية النسب المالية إضافة إلى كونها سهلة الحساب إلى أنها تساعد المحللين كل حسب اهتمامه

¹ احسني علي خريوش، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013، عمان، ص:68.

² علي شاهين و جهاد مطر، نموذج مقترح للتنبؤ بتعتبر المنشأة المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة النجاح، علوم الإنسانية، مجلد25(4)، 2011، غزة فلسطين، ص:856.

في الحصول على معلومات مهمة عن تسير المؤسسة، وعن نقاط القوة والضعف فيها كتركيبية الأصول والخصوم، مستوى المديونية السيولة المر دودية وعلى هذا فهي تساعد على اتخاذ القرارات السليمة والرقابة.

- تحديد مدى قدرة الشركات على مواجهة الالتزامات الجارية؛
- قياس درجة نمو الشركة و الكشف عن مواطن الضعف و القوة؛
- توفير بيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإعداد الميزانيات التقديرية؛
- قياس الفعالية التي تحصل عليها الشركة باستغلال لمختلف موجوداتها لتحقيق الربحية.¹

3- خصائص المؤشرات المالية

تتميز بعدة خصائص نذكر منها:²

- أ- **التجانس:** أي المقادير المنسوبة إلى بعضها البعض يجب أن تكون معرفة بدقة ووضوح وتكون أيضا قابلة للمقارنة.
- ب- **الدلالة:** معناه أن هذه النسب يجب أن تكون معبرة عن الأهداف المرجوة من التحليل المالي.
- ت- **الانتقاء:** لكي تكون عملية التحليل بواسطة النسب الكمالية ذات الفعالية، يجب على المحلل المالي أن يختار النسب المالية التي تعبر أحسن تعبير عن الجانب المراد تحليله كالسيولة أو المديونية.
- ث- **الذاتية:** أي أن عملية اختيار النسب المالية ترجع إلى المحلل المالي نفسه، بحيث يمكن الاعتماد على نسب مختلفة لتحليل نفس الجانب المراد تحليله.

ثانياً: مصادر استخدام النسب المالية

يتطلب حساب النسب المالية وجود قوائم مالية معينة، فبدون هذه القوائم لا يمكن استخراج النسب المالية، وبالتالي لا نستطيع إجراء التحليل المالي اللازم في المؤسسة، حيث أن كل مؤسسة تقوم بإعداد مجموعة من القوائم المالية على فترات زمنية مختلفة تعكس صورة الوضع المالي للمؤسسة خلال الفترة التي تغطيها، وتعتبر المحاسبة نظاماً دقيقاً لذلك، حيث تنتهي العمليات المحاسبية بقوائم مالية تحدد المركز المالي للمؤسسة ، وأهم هذه القوائم هي:³

- قائمة المركز المالي (الميزانية المالية) للمؤسسة؛
- قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) للمؤسسة.

1- الميزانية المالية

يمكن تعريف الميزانية المالية على أنها: " عبارة عن قائمة أساسية في مجال التسيير، وهي قائمة تلخيصية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة، حيث تسمح بمعرفة العناصر الأساسية للممتلكات وموجودات المؤسسة أو ما

¹ محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على العوائد و أسهم الشركات، الطبعة الأولى ، دار الحماد، 2009، عمان-الأردن، ص: 54، 55.

² وسام حبوح وكريمة بلهين، النسب المالية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة في مؤسسة " أقمصة جن جن"، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جبيل ، 2016/2017، ص: 15.

³ عدنان تابه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2007، ص: 71.

يعرف بالاستخدامات، مقابل موارد أو مصادر الأموال التي حصلت بها المؤسسة على هذه الممتلكات، فهي صورة عاكسة للمركز المالي للمؤسسة¹.

تعكس الميزانية المالية المركز المالي للمؤسسة في نقطة زمنية محددة، وفي الغالب تكون سنة مالية واحدة، فهي تمثل خلاصة الإجراءات المحاسبية وتطبيقاتها ومن خلال فحص وتحليل البيانات الواردة في الميزانية المالية يمكن تحديد مدى سلامة المركز المالي².

كما تعتبر الميزانية المالية المصدر الرئيسي لحساب العديد من المؤشرات المالية كنسب السيولة ونسب تحليل هيكل التمويل بالمؤسسة، فهي عبارة عن ملخص للموقف المالي للمؤسسة في تاريخ معين وهي تسمى بهذا الاسم لأنها توازن بين ما تمتلكه المؤسسة.

أ- عناصر الميزانية المالية وترتيبها:

تتكون الميزانية من شقين شق الجانب المدين ويتمثل في الأصول وشق الجانب الدائن ويتمثل في الخصوم كما يلي³:

- الأصول وترتيبها:

تمثل الأصول في موجودات المؤسسة وتسجل في الميزانية حسب درجة سيولتها أي التي تستغرقها للوصول إلى نقود في حالة النشاط العادي للمؤسسة، وحسب الدليل الوطني للمحاسبة فان جانب الأصول يشمل المجموعات التالية:

- **الاستثمارات:** وتتمثل في الممتلكات والقيم الدائمة التي اشترتها المؤسسة أو أنشأتها لغرض العملية الإنتاجية، ومن بين عناصر هذه المجموعة القيم المعنوية، الأراضي، تجهيزات الإنتاج... الخ، وهذه الأصول تستعمل لأكثر من سنة.
- **المخزونات:** وهي تتضمن الأصول التي اشترتها المؤسسة أو أنتجتها بهدف بيعها أو استهلاكها في عملية التصنيع أو الاستغلال، وهي تضم المواد الأولية، البضائع، منتجات قيد التنفيذ، منتجات تامة الصنع، فضلات ومهملات... الخ.
- **المدينون:** وتتمثل في جميع الحقوق التي اكتسبتها المؤسسة بمقتضى علاقتها مع الغير، وبالتالي يتم تصنيف الأصول حسب درجة سيولتها كما يلي:

- الاستثمارات؛

- قيم الاستغلال؛

¹ Béatrice meunier-rocher, le diagnostique financier, 3^{eme}, édition d'organisation, France, 2003, p:35.

² عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر (3) والتوزيع، 2008، ص: 83.

³ فاتح سردوك و عابي خليفة، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي 05/06-05-2013، ص: 20.

- قيم جاهزة.

- الخصوم وترتيبها:

تتمثل الخصوم في الأموال التي على المؤسسة سواء كانت لصيقة بالمؤسسة كالأموال الخاصة أو في شكل ديون طويلة الأجل أو ديون قصيرة الأجل، وترتب الخصوم تبعاً لدرجة استحقاقها أي بدلالة الزمن الذي تبقى فيه هذه الأموال تحت تصرف المؤسسة، حيث تتعدم الاستحقاقية لرأس مال المؤسسة ومجموع احتياطياتها وعلاوات الإصدار، وتكون هذه الاستحقاقية في شروط معينة بالنسبة للمؤونات على الأعباء والخسائر، وتكون مدة استحقاق الديون بالتدرج من الطويلة فالمتوسطة ثم القصيرة الأجل، وبالتالي فالخصوم يتم ترتيبها كما يلي:

- الأموال الخاصة؛

- الديون طويلة الأجل؛

- الديون قصيرة الأجل .

2- حساب النتائج

بعد حساب النتائج وضعية ملخصة للأعباء والمنتجات المحققة من طرف المؤسسة خلال السنة المالية، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع ويظهر النتيجة الصافية للسنة المالية، كما أنه يسمح بتحديد مرودية المؤسسة¹.

المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج حسب طبيعته هي كالاتي:

- الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال؛

- منتجات الأنشطة العادية؛

- المنتجات المالية والأعباء المالية؛

- أسماء المستخدمين؛

- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛

- المخصصات للاهتلاكات والخسائر القيمة التي تخص التثبيات المعنوية؛

- المخصصات للاهتلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيات المعنوية نتيجة الأنشطة العادية؛

- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة؛

- العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)؛

- النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع.

تتم المقاصة بين عناصر المنتجات والأعباء، ويقدم الرصيد الصافي في حساب النتائج²:

¹ حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص: 188.

² سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص: 90.

- إذا كانت مرتبطة بأصول وخصوم هي نفسها محل المقاصة؛
- إذا كانت ناتجة عن مجموع معاملات أو حوادث متجانسة أو مماثلة؛
- إذا كان مثل تلك المقاصة يفرضها التنظيم أو يأذن بها.

ثالثاً: أنواع المؤشرات المالية

على الرغم من تنوع وتعدد النسب المالية فإنه يمكننا تصنيف هذه النسب إلى عدة مجموعات رئيسية هي:

1- نسب السيولة

هي النسب التي تقيس مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه سائلة (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر، أي السهولة والسرعة في التحويل نقد جاهز دون خسائر¹.

أ- نسبة السيولة العامة (نسبة التداول):

يتم حساب نسب التداول بقسمة مجموع الأصول المتداولة على مجموع الخصوم المتداولة، و تعتبر هذه النسبة مؤشراً لمدى قدرة المؤسسة على سداد الخصوم المتداولة التي هي التزامات قصيرة الأجل، من الأصول المتداولة التي يمكن تحويلها إلى نقدية إلى المدى القصير².

وهذا حسب العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = مجموع الأصول المتداولة / مجموع الخصوم المتداولة

نسبة السيولة العامة = الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل

ب- نسبة السيولة السريعة (المختصرة):

تستخدم لبيان مقدرة المشروع على مقابلة التزامات قصيرة الأجل من النقدية المحصلة من أصولها سريعة التداول كالتقدي.

سبب استبعاد المخزون السلعي يرجع إلى أنه يحتاج لفترة زمنية حتى يمكن بيعه، كما أن هناك احتمال عدم بيعه، وتحسب بالعلاقة التالية³:

نسبة السيولة السريعة = (الأصول المتداولة - المخزون السلعي) ÷ الخصوم المتداولة

إذا كانت نسبة السيولة السريعة مساوية للواحد فهي نسبة مقبولة، أي أن المؤسسة يمكنها مواجهة التزاماتها السريعة السداد فوراً وإذا زادت عن الواحد فمعناه زيادة درجة السيولة بالمؤسسة.

¹ محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 62.

² منير إبراهيم هندی، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة السادسة، مصر، 2011، ص: 74.

³ علاق وليد، تحليل المؤشرات المالية كتقنية للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات لولاية ورقلة، العربي بن مهدي أم البواقي، 2015-2016، ص: 53.

ت- نسبة السيولة الجاهزة:

هي عبارة عن نسبة النقدية وشبه النقدية (السندات الحكومية) إلى الخصوم المتداولة، حيث تبين هذه النسبة مدى مقدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل وذلك لاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها حالياً دون اللجوء إلى أي قيمة غير جاهزة، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:¹

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{نقدية} / \text{خصوم المتداولة}$$

ملاحظة: حدود هذه النسبة محصورة بين 20% كحد أدنى و30% كحد أقصى، فإذا كانت النسبة أكبر من 30% معناه أن هناك أموال فائضة غير مستغلة أو أن هناك تراجع في نشاط المؤسسة...

2- نسب النشاط

هي النسب التي تقيس مدى كفاءة الشركة في استخدام مواردها، وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة الموجودات والمطلوبات وقدرتها على الاستخدام الأمثل، وتدرس هذه النسب معدلات دوران الذمم والمخزون والموجودات التي توضح سياسة الشركات في استيراد الديون وسياستها في تخزين وإدارة الموجودات.²

أ- معدل دوران مجموع الأصول:

تبين هذه النسبة مدى نشاط الأصول و قدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة كلما كان ذلك أفضل، و لكن يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار أن هذه النسبة قد تختلف من قطاع إلى قطاع آخر لأن بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة كبيرة، بينما تحتاج أنشطة أخرى إلى أصول متداولة كبيرة.³

و يتم حساب معدل دوران الأصول وفق العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول}$$

ليس هناك معدل معياري لهذه النسبة إلا أنه يمكن مقارنة النسبة المتحصل عليها مع نسبة القطاع الذي تنتمي إليها المؤسسة، حيث يدل انخفاضها الكبير على أن المؤسسة تواجه مشاكل في استغلال أصولها استغلالاً امثلاً مما ينعكس على الأداء المالي للمؤسسة سلبياً نظراً للأعباء التي تتحملها، أي أن هناك أصول زائدة لا ضرورة لها، و لهذا يجب على المؤسسة وضع الإجراءات اللازمة لتنشيط المبيعات أو التنازل عن الأصول.

ب- معدل دوران الأصول المتداولة:

يتم حساب هذا المعدل بقسمة المبيعات على الأصول المتداولة، وإن ارتفاع هذا المعدل يعد بمثابة مؤشراً جيداً على مدى كفاءة إدارة المؤسسة في الرقابة على عناصر أصولها المتداولة وتوليد المبيعات منها. ويتحقق الارتفاع بزيادة حجم المبيعات أو انخفاض حجم الاستثمار في الأصول المتداولة أو بزيادة المبيعات بنسبة تفوق

¹ جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ببيروت، 1987، ص: 114.

² محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

³ شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 208.

نسبة الزيادة في الأصول المتداولة. أما انخفاض هذا المعدل فيكون نتيجة انخفاض المبيعات أو زيادة الأصول المتداولة أو انخفاض حجم المبيعات بنسبة أكبر من انخفاض حجم الاستثمار في الأصول وتحسب كما يلي:¹

معدل دوران الأصول المتداولة = صافي المبيعات / صافي الأصول المتداولة.

ت- معدل دوران الأصول الثابتة:

ويعتبر هذا المعدل مؤشراً لمعرفة مدى كفاءة المؤسسة في إدارة الأصول الثابتة، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:²

معدل دوران الأصول الثابتة = صافي المبيعات / صافي الأصول الثابتة.

إذا وجد أن معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسة يفوق مثيله على مستوى الصناعة، فذلك يعني إما كفاءة عالية في استغلال الأصول الثابتة أو عدم كفاية الاستثمار في تلك الأصول، وفي حالة انخفاض هذا المعدل عن مثيله في الصناعة في هذا قد يعني إما انخفاض الكفاءة في استغلال الأصول الثابتة أو مغالاة في الاستثمار فيها.

ث- معدل دوران المخزون:

يعتبر هذا المعدل مؤشر عن مدى سلامة حجم الاستثمار في المخزون السلعي، ويتم حساب معدل دوران المخزون بقسمة تكلفة البضاعة المباعة على متوسط المخزون خلال العام وفق العلاقة التالية:

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون السلعي.

تكلفة البضاعة المباعة = مخزون أول المدة + المشتريات - مخزون آخر المدة.

متوسط المخزون = (مخزون أول المدة + مخزون آخر المدة) / 2.

3- نسب التمويل:

تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها، ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد والخطر. إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية، حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على الدخل. و سنذكر فيما يلي أهم هذه النسب:³

أ-نسبة التمويل الخارجي

تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير، فمع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يترتب على انخفاض هذه النسبة انخفاض المخاطر التي يتعرض لها المقرضون والملاك، إذ من المتوقع أن لا تواجه المؤسسة صعوبات في سداد قيمة القرض والفوائد عندما يحين موعد استحقاقها، أما ارتفاع هذه النسبة فيشير إلى صعوبات ستعرض لها المؤسسة منها:

¹ وسام بجبوح وكريمة بلهاين، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

² -منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة السادسة، الإسكندرية، 2007، ص: 83.

³ اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، قسم العموم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص: 52.

- صعوبة الحصول على أموال مقترضة إضافية، حيث أن المقرضين سوف يمتنعون عن تقديم قروض إضافية للمؤسسة؛

صعوبات ناشئة عن احتمالات عدم القدرة على تسديد القروض وفوائدها، مما يعرض المؤسسة إلى احتمالات العسر المالي؛

- صعوبات مرتبطة بزيادة المخاطر التي يتعرض لها الملاك.

يتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول.

ب-نسبة التمويل الدائم

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فإذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد الصحيح، فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وهذا ما يدل على أن جزء من الأصول الثابتة ممول عن طريق القروض القصيرة الأجل، أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد فهذا يدل على أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة. ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة.

ج-نسبة التمويل الخاص

تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة أموال المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وكلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد كلما دل ذلك على أن المؤسسة استطاعت تمويل أصولها بواسطة أموالها الخاصة، وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك، والعكس صحيح.

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

د-نسبة الاستقلالية المالية

تقيس هذه النسبة درجة استقلالية المؤسسة عن دائنيها، ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون.

عادة ما يفضل المليون أن تكون هذه النسب محصورة بين 1 و2، وإذا كانت كذلك فإن البنك يوافق على اقتراض المؤسسة.¹

4- نسب المردودية:

تعتبر المردودية من الأهداف الأساسية التي ترسمها المؤسسة وتوجه الموارد لتحقيقها، فهي بمثابة هدف كلي للمؤسسة، والمردودية كمفهوم عام يدل على قدرة الوسائل على تحقيق النتيجة، والوسائل التي تستعملها المؤسسة تتمثل في رأس المال الاقتصادي، وهذا يعكس المردودية الاقتصادية ورأس المال الخاص يعكس المردودية المالية.

¹ جليلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعموم التدبير، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص:87.

أ- نسبة المردودية الاقتصادية

تعرف المردودية الاقتصادية على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية، حيث تهتم المردودية الاقتصادية بالنشاط الرئيسي وتستبعد الأنشطة الثانوية وتلك ذات الطابع الاستثنائي، حيث تحمل في مكوناتها دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية، ويمكن حسابها وفق العلاقة التالية:

-نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية/ مجموع الأصول.

ب-نسبة المردودية المالية

النظرة المالية للمردودية تعطي صورة عن السياسة التمويلية للمؤسسة، وهي شرط لكل نمو فالمؤسسة لكي تتطور عليها أن تستثمر والاستثمارات يجب أن تمول وضمن هذه الحلقة لا بد من تدعيم الأموال الخاص¹:
نسبة المردودية المالية = النتيجة الصافية/الأموال الخاصة.

المطلب الثاني: ظاهرة الفشل المالي والتنبؤ به

إن ظاهرة الفشل ظاهرة خطيرة تنتج عن مخاطرة كبيرة ممكن أن تتعرض لها العديد من المؤسسات في كثير من الاقتصاديات المتقدمة والنامية بسبب مجموعة من العوامل بعضها داخلية وبعضها خارجية وللمحد من هذه الظاهرة لا بد من التنبؤ بقوة أو ضعف المؤسسة وكذلك باحتمال فشلها باستخدام النماذج الكمية أصبح أمراً ضرورياً وذلك لتجنب المؤسسة من الوقوع في مشاكل مالية قد تؤدي إلى تصفيتها لهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى:

أولاً: مفهوم الفشل المالي

بالعودة إلى الأدبيات المحاسبية نجد أن هناك مصطلحات متعددة للفشل المالي، فبعضهم يستخدم مصطلح الفشل المالي والبعض الآخر يستخدم مصطلح الإفلاس، وبعضهم يعتمد مصطلح التعثر، وسيتم في هذا الجزء عرض معظم هذه المصطلحات بالتفصيل والتمييز بينها بوضوح.

1- تعريف الفشل المالي

يعرف عبد السالم شاعر الفشل المالي بأنه: " تلك الحالة المالية المرادفة لحالة العسر المالي الحقيقي أو القانوني التي تعني عدم قدرة المؤسسة على مواجهة و سداد التزاماتها المستحقة للغير بكامل قيمتها، حيث تكون أصولها أقل في قيمتها الحقيقية من قيمة خصومها الأمر الذي يصل بالمؤسسة في أغلب الأحيان إلى حالة الإفلاس".

¹حنان بوطغان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007، ص:71.

أما الفشل المالي حسب ألتمان فيعرفه بأنه: " انخفاض معدل العائد المتوقع على رأس مال المستثمر بشكل كبير ومستمر عن العوائد السائدة المتحققة من استثمارات أخرى مماثلة"¹.

يتضح من خلال التعريفات المقدمة للفشل المالي بأنه عدم قدرة المؤسسة على مواجهة الالتزامات المالية الموجودة في ذمتها من خلال عدم القدرة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل في تاريخ استحقاقها ولاحقا تتوقف المؤسسة عن سداد فوائد القروض والسندات وتوزيع الحقوق.

أ- **التعثر المالي:** هو حالة عدم التوازن قد تصيب الدولة أو المنظمة أو البنوك أو الفرد وترجع هذه الحالة إلى تضافر مجموعة من الأسباب والمتغيرات الداخلية والخارجية وتؤدي إلى عدم القدرة على سداد التزاماتها المطلوبة.²

ويرى البعض بأنهما هو الاختلال مالي يواجه المؤسسة نتيجة قصور مواردها وإمكانياتها عن الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير، وان هذا الاختلال ناجم أساسا عن عدم توازن بين موارد المؤسسة المختلفة (الداخلية و الخارجية) وبين التزاماتها في الأجل القصير التي استحققت أو تستحق السداد، وان هذا الاختلال بين الموارد الذاتية وبين الالتزامات الخارجية يتراوح بين الاختلال المؤقت العارض وبين الاختلال الحقيقي الدائم، وكلما كان هذا الاختلال هيكليا أو يقترب من الهيكلي كلما كان من الصعب على المؤسسة تجاوز الأزمة التي سببها هذا الاختلال.³

وذهب البعض إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار إن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة ويستند في هذه التفرقة إلى استخدام معايير المرونة المالية وعليه فإن التعثر المالي يعني احد الحالتين أو كليهما وهما:

- نقص عوائد الأسهم أو توقفها (مشكلة تحقيق خسارة متتالية)؛

- التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها.

أما الفشل المالي يعني احد الحالتين أو كليهما وهما:

- التوقف كلياً عن سداد الالتزامات؛

- الإفلاس وتوقف النشاط.⁴

ب- **العسر المالي:** هو زيادة الالتزامات المستحقة للغير (الخصوم) من قيمة أصول المشروع وهذا الأمر بغض النظر عن محتوى السيولة .

كما يعرف بأنه عدم القدرة على سداد الالتزامات المالية التي استحققت أو تستحق في أجل قصير ومن هنا يمكن التفريق بين نوعين من العسر:

¹رشيد حفصي، استخدام النماذج الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة شركة بيو فارم الجزائر خلال الفترة 2017_2019، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 09، العدد الأول، 2020، ص: 90.

²كمال أحمد يوسف، التعثر المالي لعملاء البنوك: الأسباب والعلاج، مجلة الكلية الاقتصادية والعلوم السياسية العلمية، العدد الثالث، 2013، ص: 88.

³محسن أحمد الخضيرى، الديون المتعثرة (الظاهرة-الأسباب-العلاج) الطبعة الأولى مصر الجديدة، إيتراهنسل والتوزيع، 1997، ص: 33.

⁴وسام بحبوح وكريمة بلهاين، مرجع سبق ذكره، ص: 39.

-العسر المالي الفني : هو عدم قدرة المؤسسة على سداد التزامات بالرغم من أن إجمالي(الموجودات) أصولها اكبر من إجمالي (المطلوب) الخصوم.

-العسر المالي الحقيقي:ويحدث في حالة عدم السداد بالإضافة إلى صغر حجم موجوداتها مقارنة بمطلوباتها.¹

ت-الإفلاس المالي

ويعرف بحالة التوقف عن الدفع وهو الوضع الذي لا تستطيع عنده الأصول المتاحة للمؤسسة من مواجهة المستحقات من الأصول، ولتحديد درجة خطر الإفلاس يمكن مقارنة آجال استحقاق دفع عناصر الخصوم (آجال الدفع) مع آجال تحقق عناصر الأصول(درجة السيولة).²

هو الحالة التي لا تستطيع فيها المؤسسة دفع ديونها ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائياً لإدارتها، وهو إجراءات قانونية لإعادة تنظيم الأعمال، وأيضا نقل لبعض أو كل أصول المؤسسة لدائنين ويميز القانون بين حالتي الإفلاس والإعسار، حيث يفترضون في حالة الإفلاس ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى لو كانت حقوقه تزيد عن مجموع ديونه أما في حالة الإعسار فإن أموال المدين لا تكون كافية للوفاء بديونه مستحقة الأداء.

2- أنواع الفشل المالي ومظاهره

أ- أنواع الفشل المالي

يوجد ثلاث أنواع من الفشل المالي الذي قد يصيب المؤسسة نذكرها فيما يلي:

- الفشل الاقتصادي

يقصد بالمؤسسة الفاشلة بالمفهوم الاقتصادي تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها أو التي يقل فيها معدل العائد على الاستثمارات(بتكلفتها الدفترية) عن تكلفة رأس المال، ولا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس المؤسسة، لأنه يحدث بصرف النظر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بما عليها من التزامات بمعنى أنه يمكن للمؤسسة أن تكون فاشلة من الناحية الاقتصادية، ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها ومن ثم لا تشهر إفلاسها .³

- الفشل الإداري

هو عدم كفاءة الجهاز الإداري للمؤسسة، بما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تساهم في تدهور نشاط المؤسسة وأرباحها. وبالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهما حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية فشلها في تقديرها ما قد يحدث في المستقبل، ومن ثم عدم القدرة على التكيف والملائمة مع البيئة الخارجية وتعديل لخطتها لما يطرأ في أحداث غير متوقعة .

¹ عبد المطلب عبد الحميد ، الديون المصرفية المتغيرة والأزمة المالية المصرفية العالمية ، الدار الجامعية، 2010 ص: 56.

² إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي والإدارة المالية (دروس وتطبيقات) ، الطبعة الأولى ، دار وائل النشر والتوزيع ، الجزائر، 2006، ص: 56.

³ وسام ببحوح،كريمة بلهاين ،مرجع سبق ذكره ص: 41.

- الفشل المالي أو القانوني

هذا النوع من الفشل قد يتخذ اتجاهين، فالاتجاه الأول يتمثل في حالة عدم كفاية السيولة، ويقصد به عدم قدرة المؤسسة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم أما الشكل الثاني فهو يتجه إلى العسر المالي والذي تم التطرق له سابقا وفي هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة سداد التزاماتها لدائنين والوفاء بديونها المستحقة عليها، وذهب بعض الباحثين إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي باعتبار أن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي، لكنها تؤدي بالضرورة إليه.¹

ب- مظاهر الفشل المالي

- يمكن تحديد مجموعة من المظاهر التي تشير إلى أن المؤسسة متجهة إلى الفشل، ومن أهم هذه المظاهر:²
- اختلال في الهيكل المالي للمؤسسة، كالاتماد المتزايد على الاقتراض وبشكل خاص الاقتراض قصير الأجل، والعمل على زيادة الرفع المالي؛
- عدم قدرة بعض المؤسسات على مسايرة التطور التقني و إتباع الوسائل التقليدية في انجاز مهامها التي قد تتصف بانخفاض كفاءتها وفعاليتها في بعض الأحيان خاصة في ظل ظروف المنافسة الشديدة؛
- ضعف الكفاءة المالية والإدارية في إدارة أنشطة المؤسسة وعدم ملائمة الهيكل التنظيمي؛
- ضعف الرقابة على رأس المال العامل، الأمر الذي يؤدي إلى الارتفاع المستمر في بنود البضاعة والمدينون بالنسبة لحجم المبيعات؛
- فشل المؤسسة في التعرف على الأنشطة المربحة؛
- التأخير في إعداد الحسابات الختامية؛
- التأخير في دفع مستحقات الموردين على الرغم من تهديداتهم بالتوقف عن تقديم المواد الأولية و اتخاذ إجراءات قانونية والعمل على رفع قضايا على الشركة لدى المحاكم المختصة؛
- انخفاض المبيعات وتزايد المنافسة من المنتجات المستوردة أو المنتجة محميا؛
- تدني الربحية وتدهورها لفترات متتالية واحتمال استمرار ذلك لسنوات قادمة؛
- التأخر في إعداد الحسابات الختامية، وتقديمها للمصارف.

ثانيا مفهوم التنبؤ بالفشل المالي

1- تعريف التنبؤ بالفشل المالي:

- عرف (Fortnum) التنبؤ المالي بأنه "مجموعة التقديرات والقياسات التي يصنعها الفرد أو المؤسسة والمتعلقة بالأحداث والظروف المستقبلية بهدف الأعداد والمواجهة الظروف التي توقعها وذلك عن طريق الخطط والسياسات اللازمة للتعامل مع هذه الظروف.

¹ سيف عبد الرزاق محمد، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، مجلة تنمية رافدين، العدد 100، العراق، 2010، ص، ص: 13، 14.

² وحيد محمود رمو، وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، مجلة تنمية رافدين، العدد 100، مجلد 32، كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، العراق، 2010، ص، ص: 12، 13.

- أما (Robbins) فيرى أن التنبؤ يقوم على أساس أن الإدارة تصنع الافتراضات التي تحدد العلاقة بين عوامل البيئة المنظمة الخارجية (السياسة الاجتماعية الاقتصادية، التكنولوجية، السوق) و الداخلية (الإيرادات، المصاريف) التغيير في عوامل البيئة أو التكيف معها لتحقيق الأهداف المنشودة.¹

من خلال التعريفين نجد أن التنبؤ بالفشل المالي هو محاولة عقلانية لتقدير المتغيرات المستقبلية المحتملة من خلال معرفة التغيرات السلوكية وغير السلوكية لتلك الظاهرة.

2- أهمية التنبؤ بالفشل المالي

تتبع أهمية التنبؤ بالفشل من اهتمام العديد من الجهات بهذا الموضوع حيث يمثل التنبؤ بالفشل أهمية كبيرة للجهات الآتية:²

أ-المصارف: حيث تهتم بالتنبؤ بالفشل لما يترتب عليه من آثار في كل من: قروضها القائمة، قروضها قيد الدراسة، أسعار وشروط قروضها، إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة مشاكل قديمة.

ب-المستثمرون: حيث يهتم المستثمر بالتنبؤ بالفشل للأسباب الآتية:

- ترشيده في اتخاذ قراراته الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل المتاحة؛

- تجنب الاستثمارات ذات المخاطر العالية.

ج-الإدارة: حيث تهتم بهذا الموضوع لأجل التعرف على مؤشرات الفشل والتعامل مع أسبابها ومعالجتها.

هـ-الجهات الحكومية: إن اهتمام الجهات الحكومية بهذا الموضوع يرجع إلى تمكينها من أداء وظيفتها الرقابية على المؤسسات العاملة في الاقتصاد حرصاً على سلامته مثل ديوان الرقابة المالية. هـ. مراجعو الحسابات: إن اهتمام هذه الجهة بالتنبؤ ينبع أساساً من أن لهم مسؤولية كبيرة في تدقيق القوائم المالية لتلك المؤسسات.

3- محددات التنبؤ المالي

وتتمثل هذه المحددات في الآتي:³

أ- محددات تتعلق بالظروف المحيطة:

- تتأثر عملية التنبؤ بالسلوك الاقتصادي المستقبلي العام المحيط بالمشروع والذي يصعب التحكم به ومعرفته، ومن أمثلة السلوك الاقتصادي العام حالة الحروب أو الكوارث الطبيعية أو الاقتصادية؛

¹ محمد يوسف الهباش، استخدام مقياس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لدراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم محاسبة و تمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ص: 61.

² وحيد محمود رمو وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

³ عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص: 76، 77.

- كون علم المحاسبة من العلوم الإنسانية فإن عملية التنبؤ بموضوعاته تتأثر بالسلوك الإنساني أكثر من تأثرها بالعلوم الطبيعية المحيطة.

ب- محددات تتعلق بالنماذج والأساليب الإحصائية:

- تتأثر عملية التنبؤ المالي بالبيانات المستخدمة وطبيعة هذه البيانات، فقد تكون هذه البيانات موسمية وبالتالي لا تعكس الصورة الحقيقية عن المؤسسة والتي تؤثر بدورها على نتائج التنبؤات في المستقبل؛
- استخدام بعض الأساليب أو النماذج الإحصائية التي لا تتناسب مع البيانات المتوفرة والتي يتم استخدامها في عملية التنبؤ.

ج- محددات تتعلق بالمشروع وطبيعة نشاطه:

- اختبار فترات للقيام بعملية التنبؤ لا تتناسب مع دورة الإنتاج والعمليات في المؤسسة، حيث إن التنبؤات قصيرة الأجل غير ذات فائدة في الأنشطة ذات دورة الإنتاج الطويلة؛
- تتوقف عملية التنبؤ على طبيعة ومدة نشاط المؤسسة، فالمشروع الذي مدة نشاطه عام تكون أكثر ملائمة للمشروعات التي تكون مدة نشاطها أكثر من عام؛
- تلعب الخبرة في عملية التنبؤ للمؤسسة دورا هاما وحيويا في صحة ودقة عمليات التنبؤ التي تقوم بها، فكلما كان للمؤسسة خبرة في التنبؤ كلما كان ذلك أكثر دقة و العكس صحيح.

المطلب الثالث: بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي

إن أولى الدراسات التي تطرقت لموضوع التنبؤ بالفشل اعتمدت على التحليل الأحادي المتغير للنسب المالية، حيث ركزت هذه البحوث على دراسة النسب المالية كل على حدا وأحيانا مقارنة النسب المتعلقة بالمؤسسات الفاشلة تلك المتعلقة بالمؤسسات الناجحة. ولقد كان لهذه الدراسات أثر هام في بروز و تطوير نماذج مستقبلية، لأنها كانت كحجر الأساس الذي وضع لبناء نماذج التنبؤ بالفشل باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات. ومقارنة بالسنوات الأخيرة (1965 حتى الآن)، يوجد عدد قليل نسبيا من الدراسات التي نشرت في الفترة ما بين 1930 -1965.

أولا: نموذج بيفر (Beaver1966):

يعتبر هذا النموذج من النماذج الأكثر أهمية المستخدمة للتنبؤ بالفشل المنشآت ، كما يعتبر من أقدم النماذج التي استخدمت المؤشرات المالي في بناء النماذج الكمية، وقد حدد هذا النموذج باستعمال مؤشرات مالية مميزة للأداء سميت بالمؤشرات المركبة، وتضمنت مقارنة للمؤشرات المالية المتوسطة لـ79 منشأة فاشلة وقبلها 79 منشأة أخرى غير فاشلة في الفترة (1954 - 1961م)، اعتمد النموذج على معايير محددة لفشل المنشآت في إفلاس منشأة أو عدم مقدرتها على تسديد ديونها أو تلفها عن دفع أرباح أسهمها الممتازة، وهذه المنشآت من لقطاع ولها بمن حجم الأصول، استخدمت الدراسة الطرق الإحصائية فوجد أنه كلما تم احتساب النسبة من سنة

أقرب إلى سنة الفشل كلما كان التنبؤ أصدق وأكثر دقة، وتمثل المؤشرات المالية التي استخدمتها الدراسة في التنبؤ بالفشل المالي بالآتي:¹

1- التدفق النقدي إجمالي الالتزامات؛

2- صافي الربح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات؛

3- المديونية إجمالي الموجودات؛

4- صافي رأس المال العامل مالي الموجودات؛

5- التداول؛

6- معدل الدوران.

ثانيا: نموذج التمان (Altman, 1968)

لقد تم إنشاء هذا النموذج من قبل أستاذ العلوم المالية في جامعة نيويورك (Edward Altman) ولقد استخدم أسلوب التحليل التمايزي الخطي المتعدد "analysis multivartirate" للعثور على أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بالفشل المالي، حيث قام باستخدام عينة دراسة تكونت من (66) شركة صناعية مدرجة في السوق المالي نصفها فاشلة والنصف الآخر غير فاشلة وتمتاز العينة بتمثلها من حيث الصناعة والأصول.

ولقد اقتصر نموذج Altman في بناء نموذجه على خمس نسب مالية والتي تشمل: السيولة والربحية والرافعة المالية والقدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل والنشاط وقد تمثلت بالنسب الآتية:²

$$Z=1.2X_1 + 1.4 X_2 + 3.3X_3+0.6X_4+1.0X_5.$$

Z=مؤشر الفشل الذي يتم عن طريقه التنبؤ بفشل أو عدم الفشل المشروع؛

X₁= رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات (مؤشر النشاط)؛

X₂=الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات. (مؤشر يرتبط سياسة الإدارة في توزيع الأرباح)؛

X₃=ربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات (مؤشر ربحية)؛

X₄=القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع الالتزامات (مؤشر الرفع المالي)؛

¹عزت هاني، عزت أبو شهاب، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2 جوان 2018، ص:42.

²عزت، هاني عزت أبو شهاب، مرجع سبق ذكره، ص:ص: 44،43.

X_5 = المبيعات إلى مجموع الموجودات (مؤشر نشاط).

أما المعاملات (10 ، 0.6 ، 3.3 ، 14 ، 1.2) تمثل أوزان متغيرات الدالة وتعبّر الأهمية النسبية لكل متغير، ولقد صنف ألتمان الشركات إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

- المنطقة الحمراء (الشركة سوف تفلس) إذا كان نتيجة النموذج أقل من 1.8 $Z < 1.8$.

- المنطقة الضبابية (النموذج لا يستطيع الحكم بدقة على احتمالية إفلاس الشركة أو عدم إفلاسها) إذا كانت النتيجة تتراوح من 1.9-2.9 $(2.9 > Z > 1.9)$

- المنطقة الخضراء (الشركة لن تفلس) إذا كانت النتيجة أكبر من 2.9 $Z > 3.0$

و التالي استعراض لمتغيرات هذا النموذج:¹

X_1 : رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات

صافي رأس المال العامل هو الفرق بين الموجودات المتداولة والمعلومات المتداولة، يقيس هذا المؤشر حجم الموجودات السائلة الفائضة بعد تغطية خصومها أو التزاماتها قصيرة الأجل، فكلما ارتفع هذا المؤشر من ذلك على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها المالية والعكس صحيح في حالة النفس هذا المؤشر.

X_2 : الأرباح المعتبرة إلى مجموع الموجودات

يقيس سرعة اعتماد المشاة على تمويل موجوداتها باستخدام جزء من مواردها الذاتية المتمثل في الأرباح المحتجزة، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل ذلك على زيادة اعتماد المنشأة على مواردها الذاتية في تمويل الموجود، أما إذا كان هذا المؤشر منخفض فإن ذلك يدل على زيادة اعتماد المنشأة على أموال الغير في تمويل احتياجاتها من الموجودات.

X_3 : ربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات

يقيس هذا المؤشر كفاءة إدارة المنشأة في تشغيل موجوداتها لتحقيق الأرباح، فكلما ارتفع هذا المؤشر دل على كفاءة الإدارة التشغيلية في استغلال الموجودات، والعكس في حالة انخفاضها.

X_4 : القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى مجموع الالتزامات

يعبر هذا المؤشر عن المدى الذي يمكن أن تتخفف فيه موجودات المنشأة مقومة بمجموع الديون والقيمة السوقية لأسهمها، فكلما كان اتجاه هذا المؤشر في الارتفاع دل ذلك على مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها وبالتالي يضعف تعرضها للفشل المالي والعكس صحيح في حالة انخفاض هذا المؤشر.

¹مرجع نفسه، ص: 46، 45.

X5: المبيعات إلى مجموع الموجودات يطلق عليه أحيانا معدل دوران الموجودات، ويقاس مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها من أجل تحقيق الإيرادات، فإذا كان هذا المؤشر مرتفع يدل على الاستخدام الفعال للطاقة الإنتاجية المتاحة، أما إذا كانت منخفضة فيدل على عدم استغلال الأصول الثابتة بكفاءة وينتج عنه احتمال التعرض للفشل المالي. ولقد وجهت انتقادات كثيرة على هذا النموذج منها:

- أنه يطبق فقط على الشركات المساهمة العامة الصناعية

- أنه يعطي أهمية كبيرة لنسبة المبيعات إلى إجمالي الموجودات وهذه النسبة تختلف أهميتها باختلاف الصناعات.

ولهذا قام Altman بتطوير نموذج يستخدم للشركات غير الصناعية حيث كانت هذا النموذج المعدل كالتالي:

$$Z = 6.5X_1 + 3.26X_2 + 1.05X_3 + 6.72X_4 .$$

حيث أن:

X_1 = صافي رأس المال العامل / إجمالي الموجودات؛

X_2 = الأرباح المحتجزة المتراكمة / إجمالي الموجودات؛

X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات؛

X_4 = القيمة الدفترية للدين / إجمالي الخصوم.

- عندما تكون $Z < 2.9$ فإن النموذج يتوقع أن الشركة لن تفلس؛

- عندما تكون $Z > 1.23$ فإن النموذج يتوقع أن الشركة سوف تفلس.

ثالثا: نموذج kida1981

ويبنى هذا النموذج أيضا على خمسة متغيرات مرجحة بأرقام مبنية على خمسة نسب مالية رئيسية وهذه المتغيرات هي:¹

X_1 = صافي الربح بعد الضريبة / مجموع الأصول.

X_2 = حقوق المساهمين / مجموع الخصوم.

X_3 = الأصول النقدية / الخصوم المتداولة.

¹ منير شاکر محمد، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل لمنشر، عمان، 2005، ص:ص: 184، 185.

$$X_4 = \text{المبيعات} / \text{مجموع الأصول}.$$

$$X_5 = \text{الأصول النقدية} / \text{مجموع الأصول}.$$

وتكون معادلة هذا النموذج الرياضية كما يلي:

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 + 0.463 X_4 + 0.271X_5.$$

وحسب هذا النموذج إذا كانت النتيجة (Z) ايجابية تكون المؤسسة في حالة أمان من الفشل المالي أما إذا

كانت النتيجة (Z) سالبة فتكون احتمالات الفشل مرتفعة.

ويعتبر هذا النموذج من النماذج الجيدة التي أثبتت مقدرة عالية على التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات

موضوع الدراسة .

رابعاً: نموذج شيرود sherrod

يمتاز هذا النموذج باستخدامه كأداة لتقييم مخاطر الائتمان عند منح القروض المصرفية في البنك إضافة لدوره في التنبؤ بإمكانية استمرارية المؤسسة (الفشل المالي). ويعتمد هذا النموذج على ستة نسب مالية رئيسية.

ويتم استخراج مؤشر هذا النموذج عن طريق المعادلة التالية:¹

$$Z=17X_1+9X_2+3.5X_3+20X_4+1.2X_5+0.1X_6$$

$$X_1 = \text{صافي رأس المال العامل} / \text{إجمالي الأصول}.$$

$$X_2 = \text{الأصول السائلة} / \text{إجمالي الأصول}.$$

$$X_3 = \text{إجمالي حقوق المساهمين} / \text{إجمالي الأصول}.$$

$$X_4 = \text{صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{إجمالي الأصول}.$$

$$X_5 = \text{إجمالي الأصول} / \text{إجمالي الالتزامات}.$$

$$X_6 = \text{إجمالي حقوق المساهمين} / \text{الأصول الثابتة}.$$

ويعد هذا النموذج من النماذج المهمة التي بناها sherrod إذ يحقق هذا النموذج هدفين رئيسيين هما:

¹انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2016/2015، ص:128.

- تقديم مخاطر الائتمان؛

- التنبؤ بالفشل المالي.

ويستخدم الهدف الأول من قبل البنوك لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القرض إلى المشاريع الاقتصادية والهدف الثاني فهو يستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المؤسسة في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة المؤسسة على مزاولة نشاطهما في المستقبل، ويجري تقييم درجة الفشل المالي لقيمة Z وهي مؤشر الإفلاس كما يلي:

- إن ارتفعت قيمة المؤشر فهذا يدل على قوة المركز المالي للمؤسسة ومدى إمكانية استمراريتها ومن ثم انخفاض درجة المخاطرة؛

- إن انخفضت قيمة المؤشر فهذا يشير إلى عدم إمكانية استمرار المؤسسة ومن ثم ارتفاع درجة الخطورة. وقد قسمت قيمة مؤشر الخطورة إلى خمس فئات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(01): درجة المخاطرة حسب نموذج sherrod

الفئة	درجة المخاطرة للتعرض للفشل المالي	قيمة Z الفاصلة
الأولى	المؤسسة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$Z \geq 25$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس	$25 > Z \geq 20$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$20 > Z \geq 5$
الرابعة	المؤسسة معرضة لمخاطر الإفلاس	$5 > Z \geq -5$
الخامسة	المؤسسة معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس	$Z < -5$

المصدر: فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008، ص102.

يلاحظ بخصوص هذا النموذج:¹

- أن الوزن الأكبر للنسب المالية المكونة له هو من نصيب السيولة والسبب الرئيسي في كون هذه النسب عالية هو استخدام هذا النموذج لغرضين مهمين وكما جاء سابقا هما لمعرفة قدرة المؤسسة على تسديد القروض وكذلك قدرتها على الاستمرار في النشاط الاقتصادي؛

- أن قيمة المؤشر الخاص بهذا النموذج Z كلما كانت عالية كانت مخاطر الفشل المالي قليلة أو تكون عديمة المخاطر وكلما كانت قيمته قليلة تكون المخاطر للوقوع بالفشل المالي عالية.

¹رافعة إبراهيم الحمداني وياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 10، جامعة الموصل، 2013، ص: 465.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المبحث إلى الأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث حاولنا جمع العديد من الدراسات السابقة باللغة العربية و الأجنبية والتي تناولت موضوع التنبؤ بالفشل المالي والمؤشرات المالية غير المالية وكذلك نماذج التنبؤ بالفشل المالي مجتمعة أو كلا على حدة للاستفادة منها في الإطار النظري والتطبيقي للدراسة، وتحليل النتائج التوصل إليها.

حيث يتم تقسيم الدراسات المتوصل إليها حسب اللغة المحرر بها إلى ثلاث مطالب

خصصنا المطلب الأول للدراسات العربية والمطلب الثاني لدراسات الأجنبية حيث يتم ترتيبها حسب التسلسل الزمني من الأحدث إلى الأقدم، والمطلب الثالث فكان بعنوان المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

أولاً: حسام أحمد علي الهاشمي و زينب شلال عكار

بعنوان " دور المؤشرات المالية وغير المالية في تقييم الأداء الاستراتيجي-دراسة تطبيقية في شركة واسط العامة للصناعات النسيجية -"، مجلة، العدد 26، وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء الاستراتيجي في شركة واسط العامة للصناعات النسيجية من خلال استخدام المعلومات والمؤشرات المالية والتشغيلية، المتمثلة باستخدام التحليل بالنسب المالية (نسب السيولة ونسب الربحية ونسب النشاط) إلى جانب تطبيق أهم المؤشرات التشغيلية في ضوء سلسلة زمنية امتدت من (2002_2007) ومقاييس أخرى غير مالية مثل (المسؤولية الاجتماعية، الفاعلية، رضا الزبون ..)، لذا حاول الباحثان الممازجة بين مؤشرات القياس المالي والأخرى غير المالية لغرض القياس الدقيق للأداء الاستراتيجي.

ومن خلال الدراسة تم التوصل عدة نتائج من أهمها:

- انخفاض مؤشرات الأداء المالي في الشركة وعدم كفاءتها في توليد الربحية؛
 - تعاني الشركة من انخفاض حاد وأزمة كبيرة في السيولة النقدية مما أدى إلى اعتمادها على المنح المالية المقدمة من الحكومة؛
 - افتقار الشركة واسط ألعامه للصناعات النسيجية إمكان مواكبة التطورات الهائلة وان كان في الشركة تطوير فهو جزئي ومحدد ولا يجعل الشركة في موقع حتى ولو قريب من الشركات المنافسة في الخارج.
- حيث توصلت الدراسة إلى التوصيات التالية:

- تأسيس إدارة متخصصة في الشركة مهمتها متابعة التطور التكنولوجي ومواكبته من حيث تطوير تكنولوجيا المنتج وكذلك أتمتة أنشطة العمليات في الشركة والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات عن طريق منظومة الانترنت المتوفرة لدى الشركة كمعرفة أسعار القطن والغزل أو التعامل مع المصدر مباشرة.

- ضرورة تطوير الشركة للخطين الإنتاجيين المتمثلين ب(أقمشة خارجية محاكاة، جوارب)، ويكون التطوير باتجاهين إما بتدريب الكوادر العاملة في الشركة من خلال دورات مكثفة سواء داخل أو خارج البلد أو استخدام معدات ومكائن حديثة مجهزة من قبل شركات محترفة في العالم .
 - تطبيق برامج فعالة في مجال إدارة الجودة الشاملة المستندة إلى الشمول والتكامل المركزة على إبعاد الجودة لتصميم المنتج والمتانة إلى جانب متابعة المنتج في كل المراحل الإنتاجية .
 - يتطلب من الشركة العمل على بناء معايير أداء ومؤشرات قياس لاكتشاف الانحراف في الشركة ومعالجته ويشكل مستمر .
- يوصي الباحثان الشركة بتقليل عمليات البيع بالأجل وتحديدًا الديون الطويلة الأجل وذلك لأنها تؤثر سلبًا في السيولة النقدية في الشركة وبالتالي يفضل إن تفتح فروع للبيع المباشر وبأسعار مناسبة إلى جانب الحصول على تعاقدات مع دوائر الدولة لبيع منتجاتها على موظفي الدولة.

ثانياً : دراسة هلا بسام عبد الله

- بعنوان " استخدام النسب المالية للنتبؤ بتعثر الشركات -دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة-"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية فلسطين (قطاع غزة)، السنة الدراسية 2004.
- وهدف هذه الدراسة إلى التوصل لأفضل مجموعة من النسب المالية التي يمكن استخدامها للنتبؤ بتعثر شركات قطاع المقاولات في قطاع غزة، وذلك باستخدام النسب المالية لعينة مكونة من 10 شركات متعثرة و16 شركة غير متعثرة واعتمدت الدراسة على 22 نسبة مالية.
- وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها نموذج يتكون من مجموعة نسب مالية تشمل النسب الأربعة:

- نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الأصول R3؛
 - نسبة الإيرادات إلى مجموع الأصول R3؛
 - نسبة الذمم المدينة إلى حجم الإيرادات R19؛
 - نسبة الذمم المدينة إلى الأصول المتداولة R21.
- بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:
- إلزام الشركات بضرورة تقديم تقاريرها المالية في الأوقات المحددة، وذلك لتسهيل جمع البيانات من قبل الباحثين لإجراء الدراسات المتعلقة بموضوع التعثر.
 - تطبيق النموذج من قبل إدارة الشركات، وذلك للتعرف على مواطن الخلل والضعف المالي، واتخاذ الإجراء المناسب في وقت مبكر.

- اعتماد المستثمرين ومتخذي القرار على النموذج المقترح كوسيلة في توفير البيانات والمعلومات اللازمة التي تساعد المقرضين في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح القروض وتقييم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها.

- قيام الشركات الصناعية بدراسة سياسة التسهيلات النقدية التي تقدمها إلى العملاء، وأن تتناسب تلك التسهيلات مع وضع الشركة بحيث لا يؤثر سلبا عليها ولا يضعها في ضائقة مالية.

ثالثا: **عمار أكرم عمر الطويل**

بعنوان "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي لتنبؤ بالتعثر -دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة-"، رسالة ماجستير ، تخصص محاسبة وتمويل ، الجامعة الإسلامية بغزة ، السنة الدراسية 2008.

وهدف هذه الدراسة إلى مدى اعتماد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي لتنبؤ بالتعثر ومن أجل تحقيق هذا أجريت دراسة ميدانية على (65) موظف يعملون في البنوك وقد تم استخدام أسلوب المسح الشامل وقد اعتمدت الدراسة على استبانته تم تصميمها خصيصا لخدمة هدف الدراسة شملت كافة البيانات المطلوبة من أجل معرفة العوامل التي تسبب الفشل المالي ، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تعتمد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي بدرجة كبيرة ، وينصب استخدام المصارف على التحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء للمصارف واتخاذ القرارات، وتعتمد المصارف بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر أو الفشل المالية، عدم تركيز المصارف في مجال إعطاء الدورات على تطوير قدرات الموظفين في مجال التنبؤ بالتعثر ، عدم استخدام المصارف التجارية الوطنية لنماذج التنبؤ بالفشل المالي بشكل فعال .
وصولاً إلى التوصيات التالية:

- ضرورة قيام المصارف بعقد دورات تدريبية مستمرة في التحليل المالي وبخاصة في مجال التنبؤ بالتعثر وتشجيع الموظفين لتلقي تلك الدورات مع عمل حوافز تشجيعية للموظفين الذين يثبتون جدارتهم؛
- تشجيع الجامعات الفلسطينية على ضرورة زيادة عدد الساعات المخصصة لمادة التحليل المالي مع التركيز على الجانب العملي فيها أكثر من الجانب النظري؛
- ضرورة قيام المصارف والمراكز المختصة بالمزيد من الأبحاث والدراسات في مجال التنبؤ بالتعثر المالي.

رابعا: **دراسة صافية بزام**

بعنوان "استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي دراسة -تطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة- مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، 2014/2013.

حيث هدفت هذه الدراسة لتوصل إلى أفضل مجموعة ممكنة من المؤشرات المالية التي يمكن استخدامها للتعقب بتعثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التعرف على وضعية تلك المؤسسات واتخاذ الإجراءات المناسبة، كذلك محاولة الربط بين ظاهرة التعثر المالي والمؤشرات المالية.

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة الأسلوب الإحصائي الذي يعتمد على التحليل العاملي التمييزي على عينة مكونة من 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بورقلة من ها خمس متعثرة والباقي سليمة من أجل بناء نموذج بأفضل مجموعة ممكنة، وتوصلنا إلى أن كلا من الأصول الجارية إلى إجمالي الأصول، الأصول غير جارية إلى إجمالي الأصول، لربح الاستغلال إلى المبيعات الصافية والنتيجة الصافية إلى رقم الأعمال وهي أربع مؤشرات مالية من بين 17 لها القدرة على التمييز.

ومن النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة ما يلي :

من خلال الدراسة تم اختيار 04 مؤشرات مالية لهما القدرة على التنبؤ وتمثل في: نسبة الأصول الجارية إلى إجمالي الصافية، نسبة الأصول غير جارية إلى إجمالي الأصول، نسبة ربح الاستغلال إلى المبيعات الصافية، نسبة النتيجة صافية إلى رقم الأعمال .

وقد اثبت هذا المجال قدرة عالية على التصنيف من خلال اختبار جودة التصنيف الكلية التي قدرت ب 90% حيث:

- 60% نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة (المشاهدات) مصنفة تصنيفا صحيحا وهي متجانسة في السلوك؛

- 100% نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السليمة (المشاهدات) مصنفة تصنيفا صحيحا وهي متجانسة في السلوك؛

وباستخدام أسلوب التحليل العاملي التمييزي ومن خلال جدول الدالة القانونية تم التوصل إلى النموذج القياسي التالي :

$$Z = 0,106A1 + 0,006 A2 - 0,553 A5 + 3,851 - 2,135$$

كما تم التوصل من خلال دالة تمييز قانونية معيارية إلى النموذج التالي:

$$Z = 1,021 A1 + 0,406 A2 + 0,649 A5 + 1,006 A7$$

كما توصل التحليل إلى دالتين للتصنيف صيغتهما كالتالي:

دالة تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعثرة :

$$Z = 0,389 A1 + 0,021A^2 - 1,754 A5 + 13,487 A7 - 7,371$$

دالة تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السليمة :

$$Z = 0,031 A1 + 0,001 A2 + 0,163 A5 + 0,137 A7 - 0,780$$

ومن بين التوصيات التي وصى بها الباحث:

- ضرورة تطبيق سياسات محاسبية واضحة ومحددة بشأن الإفصاح المبكر عن البيانات والمؤشرات المالية لإتاحة الفرصة لتطبيق النموذج والوقوف على نتائجه أولاً بأول ؛
- ضرورة الاعتماد على النماذج الكمية المطورة كأداة ذات فعالية لقياس التعثر المالي والتنبؤ به، والعمل على تطوير التحليل المالي حتى يتسنى للمؤسسة معرفة الوضع الحالي والتنبؤ بالمستقبل ؛
- ينبغي على المستثمرين استخدام نموذج التعثر المالي للتنبؤ بالمخاطر المالية؛
- ضرورة اعتماد البنوك والمؤسسات الجزائرية على النماذج الرياضية التنبؤية في عمليات التنبؤ بمختلف المخاطر المحيطة ومتابعة وضعية المؤسسة.

خامساً: دراسة كروشة فاطمة الزهراء

بعنوان " استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المؤسسات دراسة ميدانية "، أطروحة دكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية ، السنة الدراسية 2015-2016.

هدفت هذه الدراسة إلى إمكانية بناء نموذج مكون من مجموعة من النسب المالية التي يكون لكل واحدة منها وزنها الترجيحي الذي يعبر عن أهميتها في التمييز بين الشركات الصناعية المتعثرة و غير المتعثرة في الأردن. ولتحقيق ذلك تم احتساب 27 نسبة مالية لكل من السنوات الثالث التي تسبق التعثر لعينة مؤلفة من 38 شركة صناعية نصفها متعثر والنصف الآخر غير متعثر وتم تحليل هذه النسب باستخدام الأسلوب الإحصائي المعروف بالتحليل اللوجستي للتوصل إلى أفضل نموذج من النسب المالية يمكنه التمييز بين الشركات الصناعية المتعثرة والشركات الصناعية غير المتعثرة وذلك في كل من السنة الأولى والثانية والثالثة قبل التعثر.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- انخفضت دقة النموذج في التنبؤ، زادت نسبة حدوث الخطأ من النوع الثاني أكثر من الخطأ من النوع الأول مما يعني انخفاض التكاليف الناتجة عن خطأ التصنيف؛
- استخدام النموذج اللوجستي بطريقة المربعات الصغرى الجزئية يعطي نتائج دقيقة مقارنة مع النماذج الإحصائية الأخرى من حيث استحواده على أكبر عدد ممكن من المتغيرات التي يمكنها أن تفسر

الظاهرة هذا من ناحية ومن حيث عدم افتراضه لقانون التوزيع الطبيعي للمتغيرات أو الأخطاء من ناحية أخرى؛

- تعتبر نسبة العائد على الموجودات من أهم النسب القادرة على التمييز بين الشركات الصناعية المتعثرة والشركات غير المتعثرة والتي تساهم مساهمة سلبية في عملية التمييز، بمعنى أن ارتفاعها يؤدي انخفاض فرصة تعرض الشركة إلى تعثر مالي والعكس صحيح .
- بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:
- إلزام الشركات بضرورة تقديم تقاريرها المالية في الأوقات المحددة، وذلك لتسهيل جمع البيانات من قبل الباحثين لا جراء الدراسات المتعلقة بموضوع التعثر؛
- تطبيق النموذج من قبل إدارة الشركات، وذلك للتعرف على مواطن الخلل والضعف المالي، واتخاذ الإجراء المناسب في وقت مبكر؛
- اعتماد المستثمرين ومتخذي القرار على النموذج المقترح كوسيلة مساعدة في توفير البيانات والمعلومات اللازمة التي لتي تساعد المقرضين في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح القروض وتقييم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها.

سادسا: دراسة انتصار سليمان

بعنوان "التنبؤ بالتعثر في المؤسسات الاقتصادية-تطويع النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية-"، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي ، السنة الدراسية 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذجين يتضمنان مجموعة من أفضل النسب المالية التي تمكن من تصنيف المؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى مؤسسات ناجحة وأخرى متعثرة، كما هدفت أيضا إلى توضيح أسباب التعثر المالي قبل حدوثه بفترة معينة، وتمثلت عينتها الأولى في 30 مؤسسة متعثرة و 30 غير متعثرة أما العينة الثانية فهي عبارة عن عينة تقييمية متمثلة في 20 مؤسسة منها 05 متعثرة و 15 غير متعثرة، واعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي، التاريخي والاستقرائي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تتعدد الآراء وتختلف حول أسباب حدوث الفشل (التعثر) غير أن أغلبها تتفق حول وجود أسباب تتجم عن أخطاء تتم داخل المؤسسة وهي ناجمة عن سياسات خاطئة متبعة من طرف المسؤولين وأسباب خارجية ناجمة عن المحيط الذي تنشط فيه المؤسسة؛
- النسب المالية الثلاثة التالية (المبيعات إلى إجمالي الموجودات، رأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات وحقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات) من أهم النسب المالية التي نجحت في التنبؤ بتعثر المؤسسات الاقتصادية الجزائري.

حيث توصلت إلى التوصيات التالية:

- إن حدوث تعثرات خلال دورة حياة المؤسسة تؤكد ضرورة القيام بإجراءات وقائية وإصلاحات ضرورية تمكن من تجنب وقوع مخاطر التعثر والخسائر الناجمة عنه؛

- إعطاء أهمية واسعة لموضوع التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الجزائرية وخاصة سنها الصغيرة والمتوسطة كونها تلعب دورا حيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تتعرض سنويا لتعثرات تقودها في معظم الحالات إلى الإفلاس؛
- ضرورة تقوية الأنظمة الداخلية للمؤسسات الجزائرية وذلك من خلال الاعتماد على التجارب السابقة لبعض الدول.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

ONE: Donald I. Altman Financial ratios, discriminate analysis and the prediction of corporate bankruptcy, the journal of finance ,1968.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية المؤشرات المالية في التنبؤ بالتعثر المالي لعينة مكونة من 22 شركة صناعية منيا 11 منعترة، وتم استخدام في هذه الدراسة 22 نسبة مالية كمتغيرات مستقلة. كما تم استخدام أسلوب التحميل التمييزي الخطي لبناء دالة Z -score، توصلت الدراسة في الأخير لبعض النتائج أهمها أن النسب التالية يمكنها التنبؤ بإفلاس الشركات:

- المبيعات إلى إجمالي الأصول؛

- الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول ؛

- الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول؛

- رأس المالي العامل إلى إجمالي الأصول.

TWO: Donald Zulkarnain, Financial Ratios, Discriminate Analysis and the prediction of corporate distress, journal of money ,2009.

هدف هذا المقال إلى تحسين من نموذج التنبؤ بفشل الشركات بما يتماشى مع بيئة سنغافورة، حيث تكونت العينة من 17 شركة مفلسة و17 شركة غير مفلسة، كما اعتمدت الدراسة على 64 نسبة مالية كمتغيرات مستقلة وتم استخراجها من القوائم المالية لمشركات خصوصا من الميزانية العامة وقائمة التدفق النقدي.

وكان معيار الفشل وفقاً لما يلي:

- الشركات التي وافقت على إعادة هيكلتها مالياً من قبل السلطات؛

- الشركات التي وضعت تحت الرقابة القضائية؛

- الشركات التي ولدت ثلاث خسائر سنوية متتالية أو أكثر؛

- الشركات التي ولدت تدفق نقدي سالب لمدة ثالث سنوات متتالية.

كما تم الاعتماد في الدراسة على أسلوب التحميل التمييزي، ومنه تم التوصل إلى نموذج التنبؤ بنسبتين من أصل تلك النسب هما:

X1: التدفق النقدي/ مجموع الأصول؛

X2: المبيعات /التحصيلات.

Three: Donald w .Beaver, financial ratios as predictors of failure, journal Of accountingresearch,1966.

يعتبر بيفر صاحب فكرة وضع نموذج لقياس فشل الشركات حيث اعتمد في بناء نموذج عمى النسب المالية، حيث تمت الدراسة عمى عينة مكونة من 92 شركة فاشلة و92 شركة غير فاشلة في الفترة ما بين 1954 - 1964.

كما اعتمد في تحليله على 30 نسبة مالية واستخدم أسلوب التحميل الأحادي بتحميل كل نسبة لخمس سنوات متتالية، وتوصل في الأخير إلى أن النسب التالية يمكن استخدامها أكثر من غيرها في التنبؤ بفشل الشركات:

- التدفق النقدي إلى الدين الكمي؛
- إجمالي الديون إلى الأصول الكمية.

المطلب الثالث: المقارنة بين الدراسات

بعد استعراض الدراسات السابقة التي تم إجراؤها في مجال الدراسة نجد أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في عدة جوانب بين هذه الدراسات مع الدراسة الحالية، أهمها ما يلي:
أولاً: أوجه التشابه

- اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو البحث عن نموذج للتنبؤ بالفشل المالي باستخدام مؤشرات مالية والمتمثلة في المؤشرات المالية إضافة إلى البحث عن نموذج يتمتع بدقة عالية للتنبؤ بفشل المؤسسات؛
- اشتركت جل الدراسات حول هدف رئيسي واحد وهو المكاسب الممكن تحقيقها من أجل التنبؤ بالفشل المالي أو إفلاس الشركات انطلاقاً من متغيرات مالية كمية (المؤشرات المالية)، وهو ما تهدف له دراستنا، ولكن لكلا طريقتيه الخاصة في صياغة هدفه، وأسلوب معالجته؛
- بالنسبة للمنهج المستخدم للمعالجة فمعظم الدراسات استخدمت المنهج الوصفي لتوضيح جوانب الموضوع النظرية والمنهج التحليلي لمعرفة دقيقة ومفصلة للجانب التطبيقي.

ثانياً : أوجه الاختلاف

- اختلفت الدراسات السابقة عن بعضها البعض من حيث النماذج المستخدمة، ومن حيث عدد ونوع المؤشرات المالية المعتمدة في بناء كل نموذج من هذه النماذج؛
- اختلف بالنسبة لعينة الدراسة فكل دراسة أسقطت دراستها على عينة مختلفة حسب الحاجة التي تستلزمها الدراسة .

خلاصة

تم التطرق خلال المبحث الأول إلى ثلاث مطالب تناول المطلب الأول أهم المفاهيم المتعلقة بالمشورات المالية، بالإضافة إلى أنواعها، كونها تساهم في تقييم أداء المؤسسات ووضعها المالي من أجل تشخيص نقاط القوة وتعزيزها وكذلك الوقوف على نقاط الضعف وتداركها وأخيراً اتخاذ القرارات اللازمة. أما المطلب الثاني تطرقنا إلى أهم الأدبيات النظرية المتعلقة بالفشل المالي، بالإضافة إلى أنواع هذا الأخير مظهره وأسبابه، فظاهرة الفشل المالي عبارة عن عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها تجاه دائئتها في تواريخ استحقاقها. وأما المطلب الثالث والأخير تم التركيز فيه على عرض أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي، ومقارنة بينها من حيث النسب المالية المستخدمة في بناء هذه النماذج من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الفشل المالي في مراحلها المبكرة وتجنب الوصول إلى الإفلاس والتصفية أما في المبحث الثاني تم التركيز على مجموعة من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، كما تم الاعتماد على أهم جوانب هذه الدراسات وكذلك ذكر أهم النتائج المتوصل إليها، وفي الأخير تم إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات ومع الدراسة المراد التوصل إليها.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي

تمهيد:

بما أن موضوع دراستنا يتناول المؤشرات المالية كأداة لتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، وبعد أن قمنا في الفصل النظري بالإحاطة بالمفاهيم الأساسية للمؤشرات المالية والفشل المالي وكيفية التنبؤ به وكذلك عرض بعض أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع بدراسة حالة مؤسسة سونلغاز في ولاية برج بوعريرج.

من أجل التعرف على حقيقة الوضع المالي لها لذلك سنحاول تلخيص كل ما تحصلنا عليه من معلومات ومعطيات أثناء فترة التريص الذي قمنا بإجرائها بالمؤسسة بالإضافة إلى تحليل قوائمها المالية (الميزانية وجدول حسابات النتائج) للفترة الممتدة من 2021/2019 وذلك لإعطاء صورة أولية لوضعية المؤسسة ومقارنة النتائج المحصل عليها وتقديم تفسيرات، و في الأخير وللإلمام أكثر بالموضوع نقوم بحساب النسب المالية وتطبيق بعض النماذج لاختبار الفشل المالي في المؤسسة.

ولتحقيق ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- **المبحث الأول:** تقديم بشركة توزيع الكهرباء و الغاز لولاية برج بوعريرج؛
- **المبحث الثاني:** دراسة الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز برج بوعريرج باستخدام أهم نماذج التنبؤ بالفشل.

المبحث الأول: تقديم بشركة توزيع الكهرباء و الغاز لولاية برج بوعرييج

يعتبر توزيع الكهرباء و الغاز خدمة عامة بهدف ضمان التموين بالكهرباء و الغاز في أحسن ظروف الاستمرارية والجودة والأمن والسعر واحترام القواعد التقنية والبيئة. و ينقسم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب حيث تطرقنا في هذه المطالب إلى تقديم شركة سونلغاز ومديرية التوزيع و التنظيم العام لشركة SDO والتنظيم لمصلحة المحاسبة والمالية، ومهام و أهداف مديرية التوزيع لولاية برج بوعرييج.

المطلب الأول: تعريف المؤسسة و نشأتها ونشاطها

سننطلق في هذا المطلب لتعريف شركة سونلغازو تطورها التاريخي وكذلك نشاطات هذه الأخيرة
أولاً: تعريف شركة توزيع الكهرباء و الغاز

مؤسسة "سونلغاز" هي مؤسسة صناعية وتجارية، وهي المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر، ومهامها الرئيسية هي إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذا إنتاج الغاز وتوزيعه عبر القنوات، حيث أن قانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى، وهذه القطاعات لها أهمية بالنسبة للمؤسسة ولاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج.

ثانياً: التطور التاريخي لشركة توزيع الكهرباء و الغاز:

1. تعريف بالشركة الأم

- 1947 إنشاء شركة " كهرباء وغاز الجزائر EGA " (الفترة الاستعمارية)

مرسوم 47-1002 من يوم 5 جوان 1947 تم تأمين هذه المهام:

- نقل وإنتاج و توزيع استيراد وتصدير الغاز.
- إنتاج ونقل وتوزيع واستيراد وتصدير الكهرباء.

حيث أوكل تسيير المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز في الجزائر الى المؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تسمى EGA كهرباء وغاز الجزائر، وان عمل EGA مسير بمجلس مكون من 24 شخص معين من طرف الحاكم العام للجزائر.

- 1969 إنشاء الشركة الوطنية للكهرباء والغاز سونلغاز SONELGAZ:

بالأمر رقم 59/69 من يوم 1969/06/06 الصادر بالجريدة الرسمية في الأول من أوت 1969 أنشئت

الشركة الوطنية للكهرباء والغاز "سونلغاز" محل كهرباء غاز الجزائر EGA التي حلت بحسب نفس الأمر.

وقد حدد المرسوم لها مهمة رئيسية تتمثل في الاندماج بطريقة منسجمة في سياسة الطاقة الداخلية للبلد. إن احتكار إنتاج ونقل وتوزيع استيراد وتصدير الطاقة الكهربائية المخصصة لسونلغاز قد عزز من مكانة الشركة كما أن سونلغاز وجدت نفسها وقد اسند إليها احتكار تسويق الغاز الطبيعي داخل الوطن وهذا لجميع أصناف الزبائن (صناعيون محطات توليد الطاقة الكهربائية، زبائن المنزل) وقد تطلب ذلك انجاز وتسيير قنوات النقل وشبكة التوزيع.)

- 1983 إعادة هيكلة سونلغاز :

كهريف: أشغال الكهربية KAHRIF.

كهركيب: تركيب البنى التحتية و الإنشاءات الكهربائية KAHRAKIB.

كنغاز: انجاز قنوات نقل وتوزيع الغاز KANAGAZ.

انرقا: أشغال الهندسة المدنية INERGA.

التركيب: التركيب الصناعي.

AMC: صناعة العدادات وآلات القياس والمراقبة.

- 1991 إلى 1995 سونلغاز مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري EPIC:

سونلغاز الشركة الوطنية للكهرباء والغاز تغير من طبيعتها القانونية وتصبح المؤسسة العمومية ذات الطابع

الصناعي والتجاري (قرار تنفيذي رقم 475/91 ليوم 14 ديسمبر 1991).

وفي 1995 يؤكد القرار التنفيذي رقم 280/95 ليوم 17 سبتمبر 1995 على طبيعة سونلغاز كمؤسسة

عمومية ذات طابع صناعي وتجاري.

- سونلغاز وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالطاقة (المادة 2)؛
- سونلغاز تمنح الشخصية المعنوية وتتمتع بالاستقلال المالي (المادة 4)؛
- سونلغاز تخضع لقواعد القانون العام في علاقاتها مع الدولة وتعرف كتاجر في تعاملاتها مع الآخرين (المادة 5)؛

- 2002 سونلغاز SPA:

المرسوم الرئاسي 195/02 يحدد النظام الأساسي للشركة الجزائرية للكهرباء والغاز سونلغاز SPA وهنا

نجد أن المشرع الجزائري اخرج سونلغاز من القانون العام ليجعلها شركة تجارية تخضع للقانون التجاري وفي

جميع علاقاتها مع الغير وأعطى لها شكل شركة ذات أسهم .

ثالثا: نشاطات المؤسسة

تتمثل نشاطات مؤسسة سونلغاز فيما يلي :

- إنتاج، ونقل، واستغلال الكهرباء؛
- تصدير الكهرباء؛
- نقل الغاز الطبيعي عن طريق القنوات الرئيسية والثانوية؛
- توزيع الغاز الطبيعي على مستوى المنازل والمؤسسات الموجودة عبر التراب الوطني؛
- تخضع سونلغاز لقواعد القانون العام في علاقاتها مع الدولة؛
- تعرف المؤسسة كتاجر في تعاملاتها مع المواطن.

المطلب الثاني: أهداف المؤسسة، التزاماتها ومهامها

من خلال هذا المطلب سنتناول أهم أهداف المؤسسة وكذا التزاماتها وبعض مهامها التي نصت عليها المادة 06 من المرسوم 195/02.

أولاً: أهداف المؤسسة

إن مديرية التوزيع على مستوى ولاية برج بوعريبيج هي وحدة تعمل من أجل تقديم خدمة عمومية و تتمثل هذه الخدمة في بيع منتوجات الطاقة (الكهرباء و الغاز) للمجتمع في أحسن الظروف، و من بين أهداف المؤسسة و التي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تقديم خدمة عمومية تتمثل في توزيع الطاقة الكهربائية و الغازية للزبائن في أحسن الظروف؛
- تسهر على تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى مجموع الزبائن (الأفراد، المؤسسات، إدارات..... إلخ)؛
- تعمل على المحافظة على ديمومتها عن طريق تحديث وسائل الإنتاج (عصرنتها) وتكوين العمال في مجال الطاقة لاكتساب الخبرة المهنية المرجوة؛
- تسهر على إحداث توازنها المالي عن طريق التحكم في النفقات و زيادة الإيرادات (رقم الأعمال)؛
- ترشيد و تحسيس المستهلكين للطاقة (الزبائن) عن كيفية استهلاك الطاقة بأمان (دون مخاطر) (أخطار الغاز و الكهرباء)؛
- المساهمة في بناء اقتصاد وطني قوي عن طريق تزويد المستثمرين للطاقة التي يحتاجون إليها؛
- المساهمة في امتصاص البطالة عن طريق تكوين و توظيف عمال يسهرون على تقديم الخدمة العمومية؛

ثانياً: التزاماتها

- بما أن المؤسسة تنشط في مجال الكهرباء والغاز فيجب عليها الالتزام بما يلي:
- الاستجابة في حدود الشروط المطلوبة لضمان الجودة وكذا مواصلة العمل؛
- تحقيق الأمان لكل متطلبات التغذية بالكهرباء والغاز وذلك بتوفير الشبكات؛
- ضمان التحكم الفعال في برامج التنمية للمؤسسات الكهربائية والغازية، وبالأخص برنامج إمداد الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز؛
- أن تتماشى مع التطورات الحاصلة في الدول الكبرى من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: مهامها

في المرسوم الرئاسي 195/02 (المادة 6) حدد مهام مؤسسة سونلغاز فيما يلي:

- تأمين الإنتاج، النقل وتوزيع الطاقة الكهربائية والتوزيع العمومي للغاز؛
- إنتاج الكهرباء والغاز سواء في الجزائر أو في الخارج ونقلها وتوزيعها وتسويقها؛
- نقل الغاز لتلبية حاجيات السوق الوطنية؛
- توزيع الغاز عن طريق القنوات سواء في الجزائر أو في الخارج وتسويقه؛
- تطوير وتقديم الخدمات الطاقوية بكل أنواعها؛

- دراسة كل شكل من مصادر للطاقة وترقيتها وتنميتها؛
- تطوير كل نشاط له علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالصناعات الكهربائية والغازية وكل نشاط يمكن أن يترتب عنه فائدة لسونلغاز (ش.ذ.أ)، وبصفة عامة كل عملية كانت طبيعتها ترتبط بصفة مباشرة أو غير مباشرة بهدف الشركة؛
- إنشاء فروع واخذ مساهمات وحياسة كل حقبة أسهم وغيرها من القيم المنقولة في كل شركة موجودة أو سيتم إنشاؤها في الجزائر أو في الخارج.

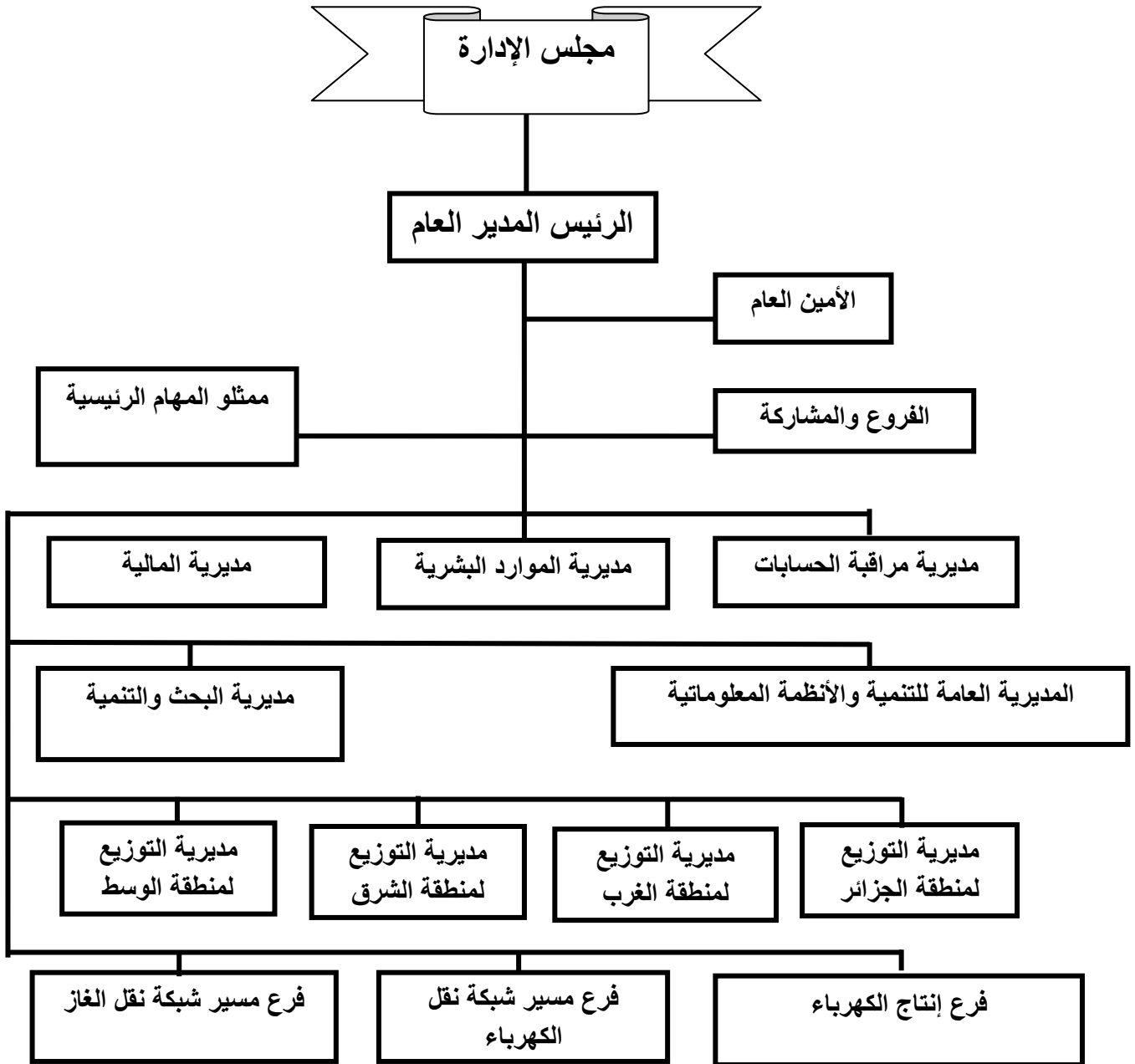
المطلب الثالث: دراسة الهيكل التنظيمي

سوف نعرض في هذا المطلب مختلف الهياكل التنظيمية لشركة سونلغاز

أولا: دراسة الهيكل التنظيمي للشركة الأم

بالنظر إلى حجم شركة سونلغاز وانتشارها عبر كامل التراب الوطني مع تعدد النشاطات بها، عرفت تغيرات في هيكلها التنظيمي إلى أن استقرت على التنظيم الآتي في بيانه والذي بدوره يتطرق إلى الهيكل التنظيمي للشركة الأم وكذا الشركة الفرعية شركة توزيع الكهرباء والغاز للشرق. ويكتمل بتبيان الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع باعتبارها هي الوحدة الأخيرة.

الشكل رقم(01): الهيكل التنظيمي لمجمع سونلغاز (الشركة الأم):



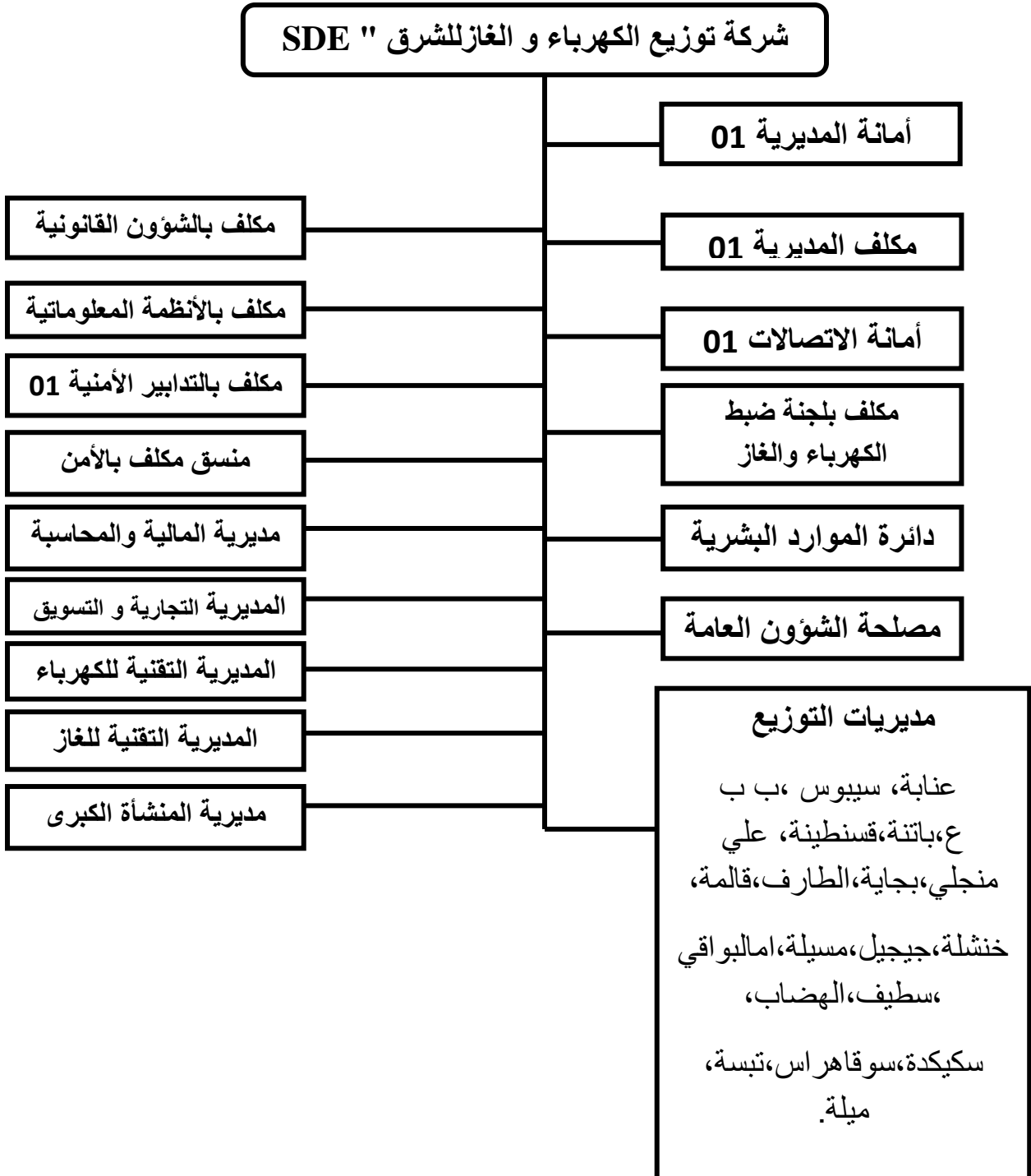
المصدر:مقدم من طرف شركة سونلغاز

1- تعريف الشركة الجزائرية توزيع الكهرباء و الغاز SDC:

إن هذا الفرع مكلف بتوزيع الطاقة الكهربائية والغازية وتلبية رغبات الزبائن بشرط التكلفة والنوعية والخدمة والأمن وقد بلغ رأس مالها 64 000 000 000 دج و هي شركة ذات أسهم تم تأسيسها بتاريخ: 22ماي 2017، تضم أربع نواحي للتوزيع (شرق، غرب، وسط و الجزائر) و 53 مديرية توزيع ومن مهامها ما يلي:

- شراء الطاقة الكهربائية والغازية وبيعها؛
- ضمان تسيير واستغلال الشبكة الكهربائية والغازية؛
- الموافقة على برنامج الاستثمار؛
- ضمان تسيير وتطوير الموارد البشرية وكذا الموارد المادية اللازمة لخدمة مهمة التوزيع.

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لشركة توزيع الكهرباء و الغاز للشرق " SDE ":



المصدر: Décision n° : 476/DG du 16 mai 2005 portant organisation de la DGDE

2- تعريف مديرية التوزيع برج بوعريريج DDBBA:

أ- تعريف المديرية:

هي فرع من بين 19 مديرية تمثل ناحية التوزيع شرق الشركة الجزائرية لتوزيع الكهرباء و الغاز يمثلها مدير التوزيع يعينه الرئيس المدير العام للشركة الأم ويقوم بمهامه بموجب تفويض وباسم ولصالح ولحساب SDC، ورأس مالها تابع إلى شركة التوزيع SDC مهامها:

- المساهمة في إعداد السياسة العامة لشركة توزيع الكهرباء و الغاز للشرق فيما يخص خدمة الزبائن، تطوير المبيعات وتحصيل الديون؛
- وضع السياسة التجارية محل التجربة ومراقبة التطبيق؛
- تلبية الطلبات التوصيل الزبائن في (MT, BT/BP.MP)¹ بأحسن الظروف بالتكلفة والمواعيد و تقديم النصائح والمساعدة؛
- ضمان تسيير الاستغلال والصيانة وتطوير الشبكة MT والمنشآت الملحقة؛
- إعداد وتجريب وتطوير بناء وصيانة واستغلال المنشآت؛
- إعداد برامج أشغال متعلقة بمهامها وضمان التحكم في العمل؛
- ضمان تسيير وتطوير الموارد البشرية والوسائل المادية اللازمة لعمل المديرية؛
- ضمان امن وسلامة الأشخاص والممتلكات المرتبطة بنشاطات التوزيع؛
- ضمان تمثيل شركة سونلغاز الأم على المستوى المحلي.

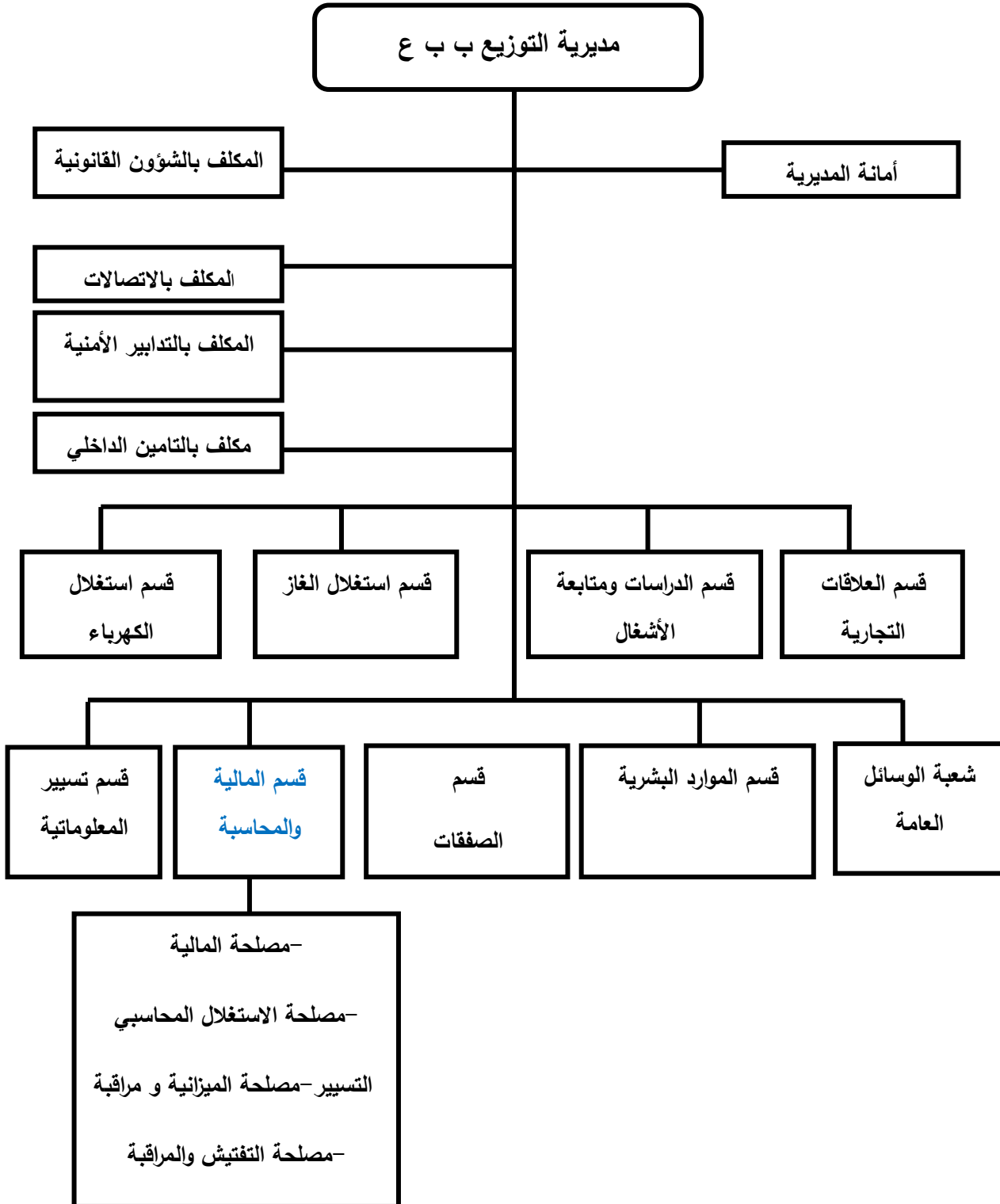
¹MP : ضغط متوسط

BP: ضغط منخفض

BT: توتر منخفض

MT: توتر متوسط

الشكل (03): الهيكل التنظيمي للمديرية التوزيع ب ب ع DDBBA:



المصدر: Décision n° : 476/DG du 16 mai 2005 portant organisation de DGDE

من وظائف ومهام كل قسم من أقسام المديرية التوزيع ب ب ع ما يلي:

- قسم العلاقات التجارية:

- تسيير الزبائن فيما يخص الرصد و الفوترة وتحصيل الديون بالنسبة لزبائن الضغط المنخفض والتوتر المنخفض وزبائن الضغط المتوسط و التوتر المتوسط؛
- فوترة الخدمات؛
- تلبية رغبات الزبائن وذلك لتوصيلهم للشبكة ؛
- تحضير ميزانية تجارية؛
- متابعة وتحليل الديون المتعلقة بالزبائن.

- قسم استغلال الكهرباء:

- إعداد برامج صيانة الشبكة الكهربائية؛
- متابعة وتحليل الإحصائيات المتعلقة بالعطب للشبكة الكهربائية.

- قسم استغلال الغاز:

- إعداد برامج صيانة الشبكة الغازية؛
- متابعة وتحليل الإحصائيات المتعلقة بخلل في الشبكة لغازية.

- قسم الدراسات ومتابعة الأشغال:

- دراسة طلبات الزبائن فيما يخص توصيل الكهرباء والغاز؛
- مراقبة المشاريع فيما يخص البرمجة ونوعية الخدمة المقدمة من طرف المقاولين الخواص؛
- استلام المشاريع المنجزة.

- قسم تسيير الأنظمة المعلوماتية:

- مكلف بتسيير مركز معالجة المعلوماتية؛
- تسيير جميع مجموعات وسائل الإعلام؛
- تطوير الأنظمة الخاصة بالأنظمة المعلوماتية المتعلقة بالمديرية التوزيع ب ب ع.

- قسم الموارد البشرية:

- إعداد وتوجيه ومراقبة مختلف المشاريع المتعلقة بالعمال توظيف تأهيل والترقية؛
- ضمان مراقبة مختلف الأنشطة المتعلقة بالأجور التعيين.....الخ.

- شعبة الوسائل العامة:

- ضمان تسيير الوسائل والمعدات السيارات الآلات.....الخ؛

- متابعة وتسيير صيانة مباني المديرية التوزيع ب ب ع؛
- ضمان تسيير التجهيزات.
- أمانة المديرية:
- استقبال وتنظيم المكالمات الهاتفية الخاصة بمكتب المدير العام ومعالجتها وفقاً لتعليمات مدير عام الإدارة؛
- استقبال واستلام كافة المراسلات العادية والسرية ، وعرضها على المدير العام ومتابعة إنجازها؛
- استقبال الزائرين ، والرد على استفساراتهم وتوجيههم إلى الإدارات والوحدات المختصة.
- إعداد المذكرات والتقارير والمراسلات الخارجية الصادرة ، تبعاً لنشاطات الإدارة؛
- ترتيب وتنظيم الاجتماعات الخاصة بالمدير العام ، ومتابعتها ؛
- ترتيب وتنظيم سفريات المدير؛
- حفظ أوراق ووثائق المكتب الناتجة عن نشاطاته، وتنظيمها وفق الأسس الفنية المتبعة.
- قسم الصفقات:
- تنظيم المناقصات؛
- عقد الصفقات ومتابعة سيرها.

3- تعريف قسم المالية و المحاسبة:

أ- قسم المالية والمحاسبة:

يتضمن قسم المالية والمحاسبة ثلاث مصالح:

مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير، مصلحة استغلال المحاسبة، مصلحة المالية، مصلحة المراقبة والتفتيش.

وبلغ عدد عمال القسم 16 عامل، 1 رئيس قسم مستواه التأهيلي ليسانس و ما فوق، 3 مكلفين بالدراسات مستواهم التأهيلي ليسانس، 4 محاسبين مستواهم التأهيلي شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية (DEUA) أو تقني سامي أو تقني، 3 رؤساء المصالح مستواهم التأهيلي ليسانس وما فوق.

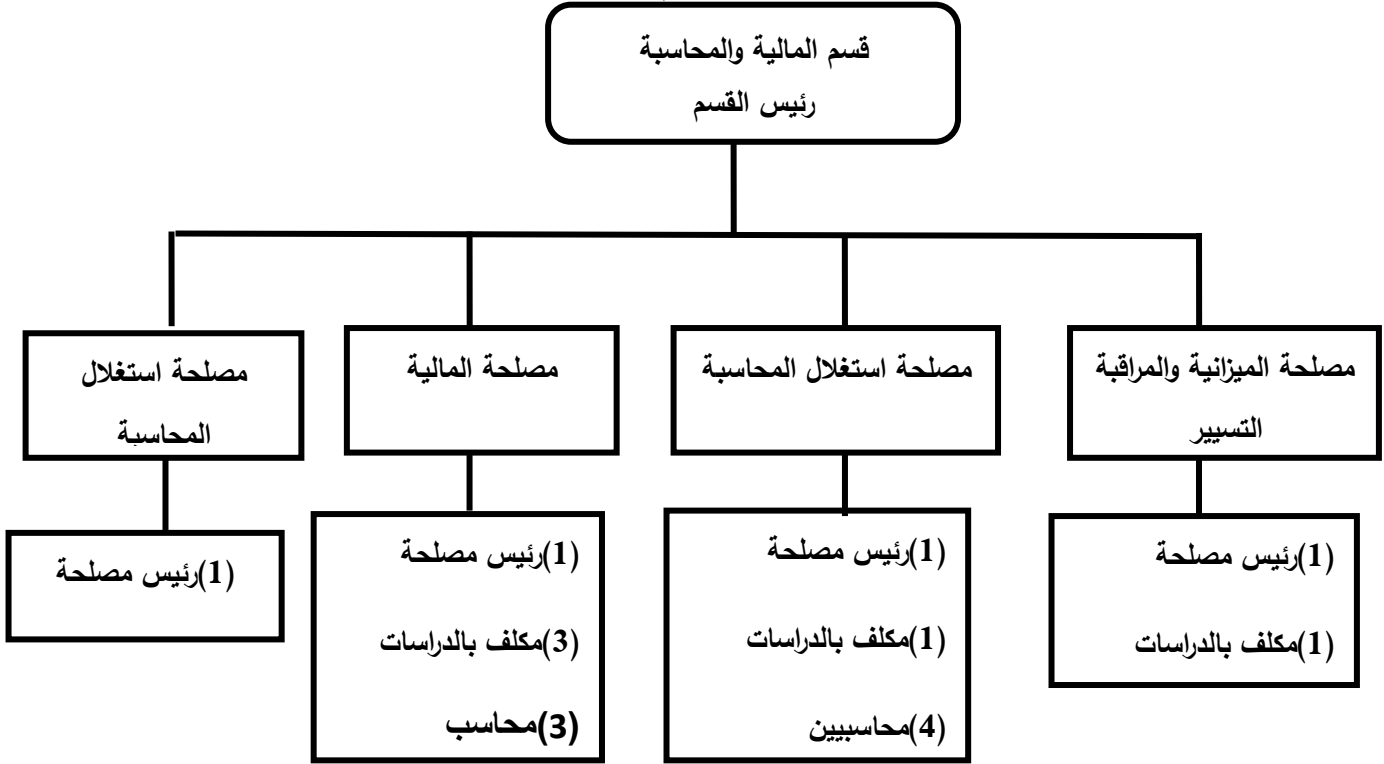
أما العتاد الموجود في القسم يتكون من 13 مكتب، 1 لرئيس القسم، 7 في مصلحة الاستغلال المحاسبي، 3 في مصلحة المالية، 2 في مصلحة الميزانية والمراقبة، ونجد أيضا 13 أجهزة الكمبيوتر، 1 لرئيس القسم، 6،

لمصلحة الاستغلال المحاسبي، 4 لمصلحة المالية، 2 لمصلحة الميزانية والمراقبة التسيير أما في مصلحة الاستغلال المحاسبي يستعملون برنامج إعلام آلي للتسجيل القيود ويسمى HISSAB.

أما الوثائق المستخدمة في القسم نلخصها فيما يلي:

- فواتير التسديد والتحصيل؛
- وثائق الخزينة؛
- الميزانيات؛
- دفتر تسيير الموردين؛
- جدول حسابات النتائج؛
- ميزان المراجعة.....إلخ.

الشكل رقم(04): الهيكل التنظيمي لقسم المالية والمحاسبة:



المصدر: DGDE: Decision n° : 476/DG du 16 mai 2005 portant organisation de

أ. مصلحة الاستغلال المحاسبي: وتتمثل مهامها في :

- ضمان مراقبة القيود المحاسبية اليومية العامة المتعلقة بأجور العمال وتسيير الزبائن؛
- إعداد النتائج المحاسبية للمديرية؛
- إعداد جداول المقارنة المبررة بتقريب الحسابات المحاسبية (مدينة، دائنة)؛
- مسك ملف الأصول الثابتة؛
- ضمان الارتباط بين الوحدات المحاسبية عن طريق د/18 والمديرية الفرعية؛
- مراقبة عمليات الجرد (د/المخزون، د/الاستثمارات، د/الزبائن).

ب. مصلحة المالية:

- ضمان التسديدات المحلية؛
- متابعة الحسابات المالية ومراقبة الحسابات البنكية وحسابات البريد الجاري؛
- تحضير التقديرات المالية قصيرة الأجل؛
- المقارنة بين الحساب البنكي والحساب البريدي الجاري وحساب المؤسسة .

ج. مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير:

- تحضير الميزانية السنوية للمديرية؛
- تحضير لوحة القيادة وميزانية الأعمال للمديرية.

المبحث الثاني:دراسة الوضعية المالية لمؤسسة سونلغاز باستخدام أهم نماذج الفشل
سيتم من خلال هذا المبحث عرض أهم القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة خلال الفترة 2019-2021 حيث سنتطع على الميزانيات المالية المختصرة بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج ,ومن ثم سيتم تطبيق أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي من أجل دراسة إمكانية وقوع مؤسسة سونلغاز في الفشل.
المطلب الأول: دراسة الوضعية المالية للمؤسسة خلال الفترة (2019-2021)
نقوم في هذا المطلب بإعداد كل من الميزانية المالية المختصرة و جدول حسابات النتائج لكل سنة من سنوات الدراسة.

أولاً: تقديم الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (2019-2021):

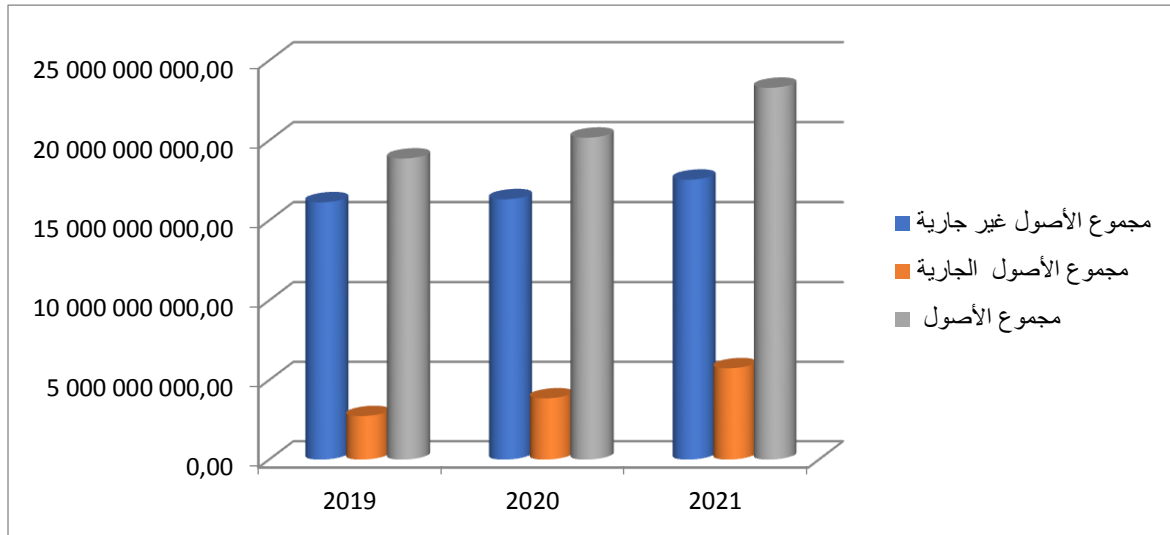
انطلاقاً من الميزانيات المحاسبية التفصيلية (انظر ملاحق رقم) يمكن وضع الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة خلال سنوات الدراسة كما يلي :

الجدول رقم (02): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (جانبا الأصول) خلال فترة الدراسة

2021	2020	2019	
17 552 380 171,05	16 331 872 650,73	16 140 344 976,13	مجموع الأصول غير جارية
			<u>أصول جارية</u>
936 250,00	4 224 053,38	5 944 353,31	مخزونات
5554168699,49	36277287130,7	2617234314,02	قيم محققة
193 561 423,57	219 166 009,57	113 384 107,89	قيم جاهزة
5 748 666 373,06	3 850 677 193,65	2 736 562 775,22	مجموع الأصول جارية
23 301 046 544,11	20 182 549 844,38	18 876 907 751,35	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد عمى الميزانيات المفصلة

الشكل رقم (05): التمثيل البياني للميزانية المختصرة-جانب أصول-



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة

1-التعليق على ميزانية الأصول

من خلال الجدول نلاحظ أن الأصول غير الجارية تتطور إيجابا خلال السنتين 2020، 2021 مقارنة بالسنة الأساس 2019 حيث أن قيمتها بلغت على التوالي: 16 331 872 650,73 دج، 17 552 380 171,05 دج، وهذا راجع إلى الزيادة في قيمة الأصول العينية.

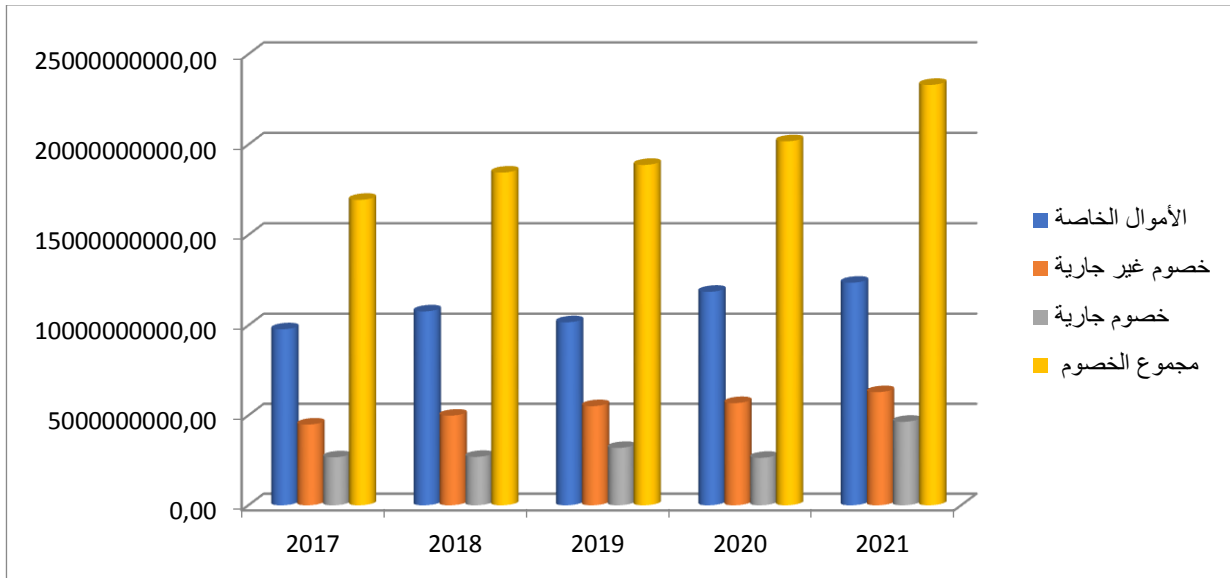
أما فيما يخص الأصول الجارية فنلاحظ أيضا الارتفاع الموجب خلال السنتين 2020، 2021 نظرا للسنة الأساس 2019 حيث أن قيمتها بلغت على التوالي: 3 850 677 193,65 دج ، 5 748 666 373,06 دج. وهذا بسبب زيادة كل من القيم المحققة و الجاهزة

الجدول رقم (03): الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (جانب الخصوم) خلال فترة الدراسة

الخصوم	2019	2020	2021
الأموال الدائمة	15685100315,39	17543042683, 08	18655352594,31
الأموال الخاصة	10 169 896 894,62	11 857 252 267,04	12 360 158 824,02
خصوم غير جارية	5 515 203 420,77	5 685 790 416,04	6 295 193 770,29
خصوم جارية	3 191 807 435,96	2 639 507 161,30	4 645 693 949,80
مجموع الخصوم	18 876 907 751,35	20 182 549 844,38	23 301 046 544,11

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المفصلة الملاحق

الشكل رقم (06): التمثيل البياني للميزانية المختصرة-جانب الخصوم-



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية المختصرة

2-التعليق على ميزانية الخصوم :

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن مجموع خصوم المؤسسة في ارتفاع مستمر سنة بعد أخرى، وهذا بسبب الزيادة الحاصلة في الأموال الدائمة، الناجم عن الارتفاع في كل من الخصوم غير الجارية والأموال الخاصة . أما بخصوص الخصوم الجارية فسجلت انخفاضا في سنة 2020 مقارنة بالسنة الأساس 2019 حيث بلغت

قيمتها 161,30 507 639 2 دج لتعاود الارتفاع في سنة 2021 لتبلغ 4 645 693 949,80 دج.

ثانيا: جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز للسنوات المالية (2021_ 2020_ 2019)

سوف نقوم في هذا الفرع بعرض جدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة أنظر الملاحق

الجدول رقم (04): جدول حسابات النتائج لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2021_ 2020_ 2019)

رقم الحساب	البيان	2019	2020	2021
70	-مبيعات المنتجات الملحقة	7030039215,17	6642237057,68	6768249451,70
72	-الإنتاج المثبت	00	00	00
	-تلقي خدمات إنتاج الطاقة والمعدات	(3087195777,23)	20 060 816,08	57 000 092,67
1-	إنتاج السنة المالية	3942843437,94	3125096104,99	2662450101,45
60	-المشتريات المستهلكة	(31 885 762,19)	(113237217,92)	(64 885188,24)
61	-الخدمات الخارجية	(213 312188,66)	(194958944,99)	(231166145,50)
62	-الاستهلاكيات الأخرى	158 550,10	114 600,1	240 168,41
	-تلقي فوائد الخدمات	(911 826 207,79)	(1076173861,46)	(1118429165,36)
2-	استهلاك القيمة	1 885 312851,95	(1384255424,36)	(1414240330,69)
3-	القيمة المضافة للاستغلال	2057530585 ,99	1 740 840680,63	1 248 209770,76
63	-أعباء المستخدمين	(772 543743,30)	(809 963 374,10)	(1016498871,77)
64	-الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	(128 121234,15)	(125 657 126,18)	(133 050 427,69)
75	-المنتجات العملية الأخرى	270 879 017,80	299 981 718,28	315 583 974,05
65	-الأعباء العملية الأخرى	(3 841 291,99)	(9 161 169,65)	(20 585 519,1)
68	-مخصصات الإهلاك والمؤونات وخسارة القيمة	(886 122258,02)	(1041445663,64)	(1033634702,66)
78	-استرجاع خسائر القيمة	00	00	00
5-	النتيجة العملية	1 259 941383,33	145 387 936,34	579 729 853,69

76	المنتجات المالية	00	00	00
66	الأعباء المالية	00	00	00
	6-النتيجة المالية	00	00	00
	7-النتيجة العالية قبل الضريبة	(579 729853,69)	145 387 936,34	1 259 941383,33
695	-الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	00	00	00
692	-الضرائب المؤجلة على النتائج العادية	00	00	00
	-مجموع منتجات الأنشطة العادية	7 211 827266,67	7 061 384529,60	7 302 996783,07
	-مجموع أعباء الأنشطة العادية	(7791557120,36)	(6915996593,26)	(6043055399,74)
	8-النتيجة الصافية للأنشطة العادية	(579 729853,69)	145 387 936,34	1 259 941383,33
	9-صافي نتيجة السنة المالية	(579 729853,69)	145 387 936,34	1 259 941383,33

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملاحق

1- تحليل جدول حسابات النتائج:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المؤسسة تحقق نتائج ضعيفة مقارنة مع رقم أعمالها حيث أنها 3 من أن كل %حقت مبلغ 1 259 941383,33 دج سنة 2019 وذلك بنسبة . 17,92% رقم أعمالها خارج الرسم أي أن كل 1 دينار من رقم الأعمال خارج الرسم يحقق 0,17 دج كنتيجة صافية، أما سنة 2020 فقد حققت نتيجة تقدر 145 387 936,34 وذلك بنسبة 2,18% من رقم الأعمال خارج الرسم . أي أن كل 1 دينار من رقم الأعمال خارج الرسم يحقق 0.02 دج كنتيجة صافية، وهي نسبة ضعيفة جدا يجب العمل على رفعها. أما في سنة 2021 فحققت المؤسسة خسارة بقيمة (579 729853,69) دج حيث أنها لم تتمكن حتى من تغطية تكاليفها.

ثالثا: حساب النسب المالية الخاصة بالمؤسسة

1- نسب السيولة الخاصة بالمؤسسة

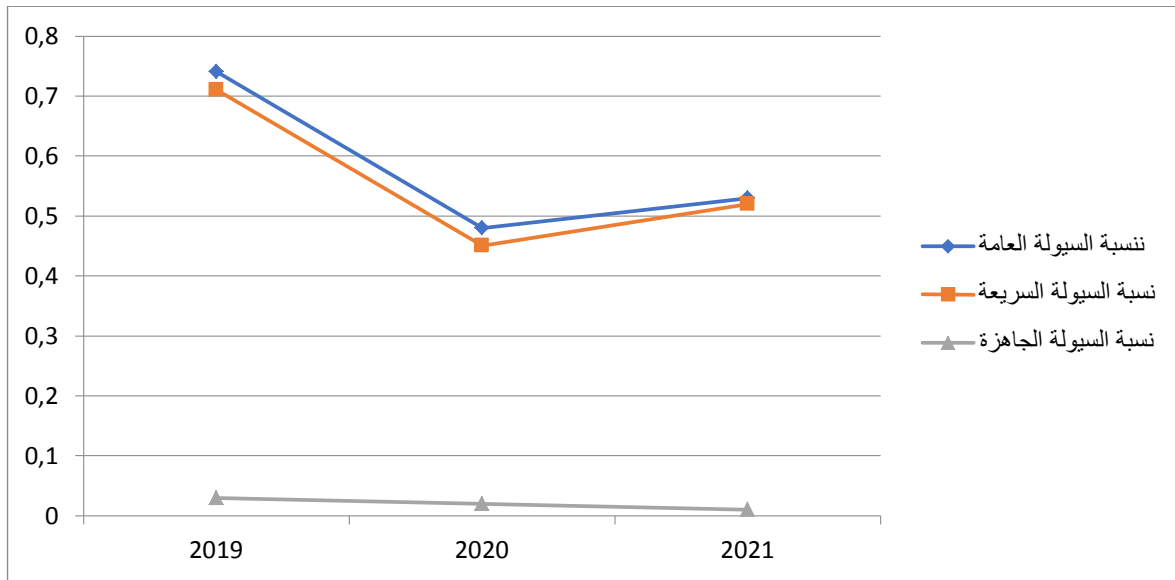
نقوم بحساب مختلف نسب السيولة وتمثيلها بيانيا من أجل معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في آجالها المحددة ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (05):نسب السيولة الخاصة بالمؤسسة

السنوات			بيان	كيفية حساب النسبة
2021	2020	2019		
0,53	0,48	0,74	نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/ الديون قصيرة الأجل
0,52	0,45	0,71		نسبة السيولة السريعة
0,01	0,02	0,03	نسبة السيولة الجاهزة	النقديات/ الديون قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة.

الشكل(07): التمثيل البياني لنسب السيولة



المصدر: من إعداد الطالبتين

أ- تحليل نسب السيولة:

- نسبة السيولة العامة:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة العامة خلال الفترة المدروسة (2019) بلغت 0,74 وفي سنة (2020) بلغت 0,48 أما في سنة (2021) فقد بلغت 0,53 وهي جميعا أقل من (1) وهو ما يعتبر مؤشر سيئ ما يعني عدم وجود فائض من الأصول المتداولة وبالتالي عدم قدرة المؤسسة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل ، ما يعني زيادة من مخاطر تعرض المؤسسة لفشل مالي .

- نسبة السيولة السريعة:

تعتمد هذه النسبة على استبعاد المخزون السلعي نظرا لصعوبة تحويله الى سيولة في وقت قصير ومن خلال الجدول السابق نجد أن هذه النسبة تتراوح بين 0,71 و0,52 في سنوات الدراسة وهي تزيد عن الحد الأقصى المقدر وهذا يعني إمكانية القيم القابلة لتحقيق والقيم الجاهزة من تغطية الالتزامات الجارية وهذا ما يعني أن المؤسسة في حالة ملائمة تمكنها من الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير دون اللجوء إلى مخازنها.

- نسبة السيولة الجاهزة:

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها، ونلاحظ أن نسبة السيولة الجاهزة في سنوات الدراسة تتراوح بين 0,03 و0,01 مما يدل على أن المؤسسة لا تحتفظ بالقدر الكافي من السيولة الجاهزة الذي يسمح لها بالوفاء بالالتزامات الجارية وهذا دليل على عدم كفاءة المؤسسة في التسيير الجيد.

2- نسب النشاط الخاصة بالمؤسسة

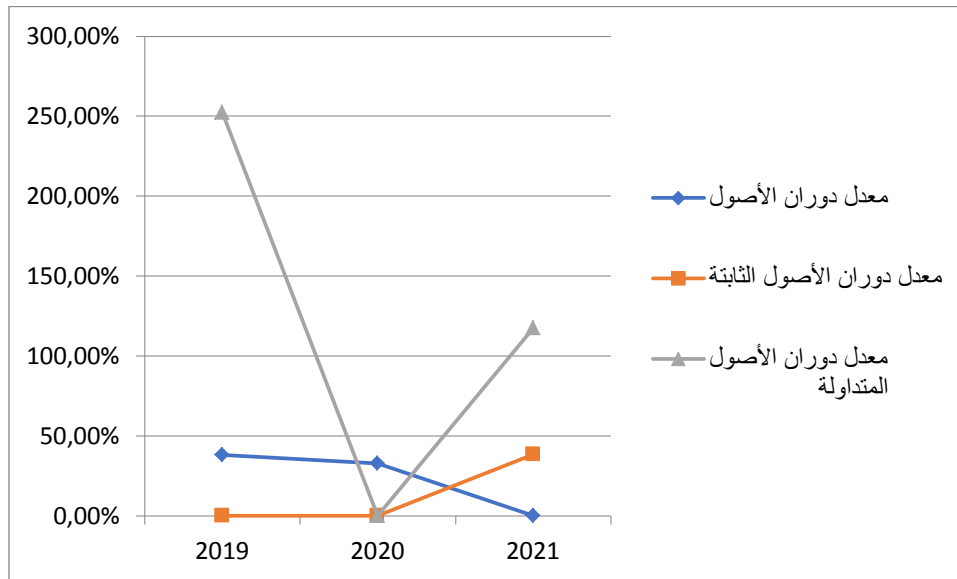
نقوم بحساب مختلف نسب النشاط وتمثيلها بيانيا كونه أداة فعالة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجوداتها ويتم تحديد مختلف هذه النسب في الجدول التالي:

الجدول رقم (06):نسب النشاط الخاصة بالمؤسسة

السنوات			البيان	كيفية حساب النسبة
2021	2020	2019		
29.04%	%32,91	%38,09	معدل دوران الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول
%38,56	%40.67	%43.55	معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات/ مجموع الأصول الثابتة
%117,40	%168 ,98	%,252	معدل دوران الأصول المتداولة	المبيعات/ الأصول المتداولة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية وجدول حسابات النتائج لسنوات الدراسة.

الشكل (08): التمثيل البياني لنسب النشاط



المصدر: من إعداد الطالبتين

أ- تحليل نسب النشاط:

- معدل دوران مجموع الأصول:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران مجموع الأصول لمؤسسة سونلغاز خلال فترة الدراسة هو: 0,32، 0,38، 0,29 على التوالي أي أن كل واحد دينار مستثمر في المؤسسة يساهم في تحقيق 0,38، 0,32، 0,29 دينار من المبيعات فانخفاضها خلال السنوات راجع إلى انخفاض في رقم المبيعات ويعتبر دليل على عدم استغلال الأصول أي أن هناك زيادة في الأصول لا ضرورة لها .

- معدل دوران الأصول الثابتة:

يلاحظ من خلال الجدول أن معدل دوران الأصول الثابتة خلال فترة الدراسة لمؤسسة سونلغاز هو 0,43، 0,4، 0,38 على التوالي وهذا يعني أن كل دينار مستثمر في الأصول الثابتة يولد من 0,43، 0,4، 0,38 دينار من المبيعات فانخفاضها خلال السنوات يدل على عدم استغلال الأصول الثابتة بكفاءة.

- معدل دوران الأصول المتداولة :

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل دوران الأصول المتداولة في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة وهذا راجع إلى انخفاض في المبيعات بنسبة أكبر من انخفاض حجم الاستثمار في الأصول المتداولة.

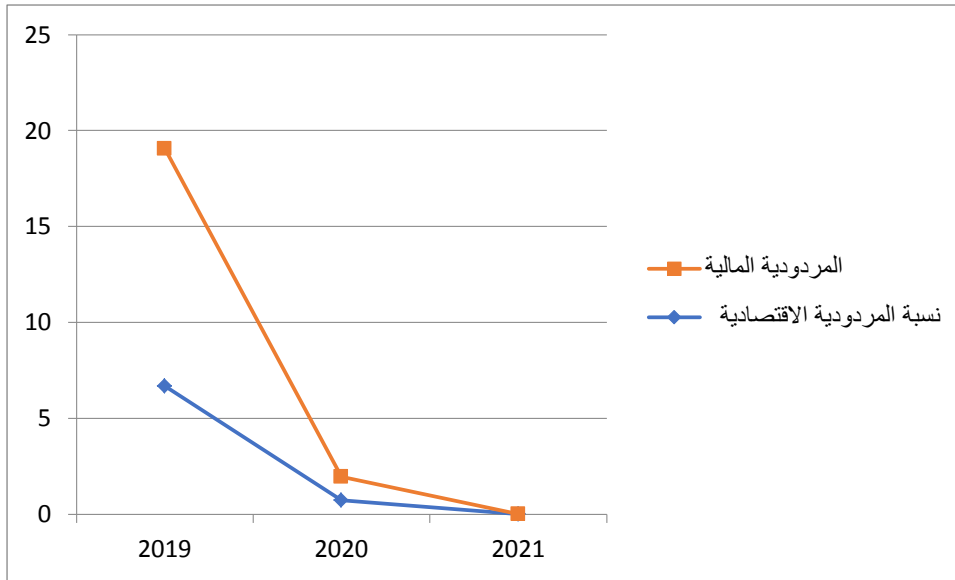
3- حساب نسب المردودية :

الجدول رقم (07):نسب المردودية الخاصة بالمؤسسة

البيان	طريقة الحساب	السنوات		
		2021	2020	2019
نسبة المردودية الاقتصادية	النتيجة الصافية / مجموع الأصول.	-2,49	0,72	6,67
المردودية المالية	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة.	-4,69	1,23	12,38

المصدر: من إعداد الطالبتين

الشكل (09): التمثيل البياني لنسب المردودية



المصدر: من إعداد الطالبتين

أ- تحليل نسب المردودية:

- المردودية الاقتصادية:

نلاحظ من خلال الجدول أن المردودية الاقتصادية لسنة 2019 قد بلغت 6,67 ثم انخفضت إلى 0,72 سنة 2020 ، أما في سنة 2021 فقد حققت خسارة .

- المردودية المالية

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المردودية المالية تبين ما يمكن أن يتحصل عليه ملاك المؤسسة من استثماراتهم في الأموال الخاصة في السنتين 2019، 2020 سجلت مردودية موجبة تزيد عن 1 في سنة 2019 وذلك راجع إلى النتيجة الموجبة، أما في سنة 2021 فنلاحظ أن نسبة المردودية سالبة بسبب الخسارة المسجلة.

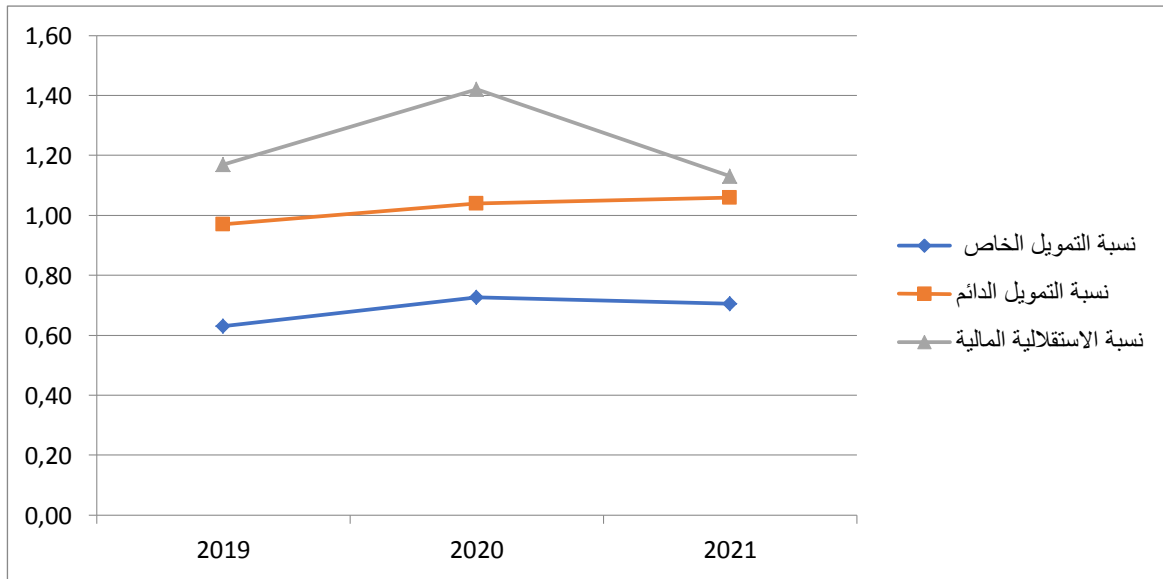
4- حساب نسب التمويل

الجدول رقم (08): نسب التمويل الخاصة بالمؤسسة

البيان	طريقة الحساب	السنوات		
		2021	2020	2019
نسبة التمويل الخاص	الأموال الخاصة/الأصول الثابتة	70,42%	72,61%	63,01%
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة /الأصول الثابتة	1,06	1,04	0,97
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/مجموع الديون	1,13	1,42	1,17
نسبة التمويل الخارجي	مجموع الديون / مجموع الأصول	46,95%	41,25%	46,13%

المصدر: من إعداد الطالبتين

الشكل (10): التمثيل البياني لنسب التمويل الخاصة بالمؤسسة



المصدر: من إعداد الطالبتين

أ- تحليل نسب التمويل :

- نسب التمويل الخاص:

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وبما أن هذه النسبة أقل من 100% (أقل من 1) طوال الفترة المدروسة فهذا يعني أن المؤسسة محل الدراسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة مما يستدعي الأمر الاعتماد على الديون الطويلة والقصيرة الأجل لتمويلها.

- نسبة التمويل الدائم:

توضح هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة و بما أن هذه النسبة تفوق 100% هذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية كل أصولها الثابتة بالاعتماد على أموالها الدائمة خلال فترة الدراسة مع وجود فائض تستعمله في تغطية أصولها المتداولة. ما عدا سنة 2019 عكس السنوات الأخرى.

- نسبة الاستقلالية المالية:

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون وبالتالي درجة استقلاليتها حيث نلاحظ من خلال الجدول أنها كانت مرتفعة في سنتي 2019 و 2020 بنسبة 1,17 و 1,42 على التوالي وانخفضت في سنة 2021 إلى 1,13 .

- نسبة التمويل الخارجي:

تبين هذه النسبة المدى الذي ذهبت إليه المؤسسة في تمويل أصولها من أموال الغير ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة مرتفعة، ففي سنة 2021 بلغت 46,95% وهذا يبين أن المؤسسة تعتمد على التمويل الخارجي بصورة كبيرة ويدل ارتفاع هذه النسبة على زيادة المخاطر التي يتعرض لها المقرضون وبالتالي على المؤسسة العمل على تخفيض الموارد المالية الأجنبية.

المطلب الثاني: دراسة إمكانية وقوع مؤسسة سونلغاز في الفشل المالي من أجل دراسة إمكانية وقوع مؤسسة سونلغاز في الفشل المالي تم الاعتماد على مجموعة من النماذج الخاصة بالتنبؤ بالفشل المالي والمتمثلة في نموذج Altman و Kida.

أولاً: نموذج ألتمان

سنقوم بتطبيق نموذج التمان على البيانات المالية للمؤسسة محل الدراسة للسنوات 2019، 2020، 2021، وكما لاحظنا في الجانب النظري أن هذا النموذج يكون وفق المعادلة التالية:

$$Z = 6.5X1 + 3.26X2 + 1.05X3 + 6.72X4$$

الجدول رقم (09): تقدير الفشل المالي وفق نموذج Altman

معادلة نموذج التمان			
السنوات	2019	2020	2021
X1 = صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول	-0,02	0,06	0,04
X2 = الأرباح المحتجزة المتراكمة / إجمالي الأصول	0	0	0
X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول	0,06	0,007	-0,02
X4 = القيمة الدفترية للدين / إجمالي الخصوم	0,05	0,04	0,06

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة

1- تعليق على الجدول:

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة X1 والتي تمثل صافي رأس المال العامل إلى مجموع الأصول كانت سالبة في سنة 2019 وموجبة وتكاد تكون متساوية خلال سنتين 2020_2021 أما قيم X3 والتي تمثل صافي الربح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول نلاحظ أنها موجبة في السنتين الأوليتين من الدراسة وهذا راجع أن

المؤسسة حققت ربح وسالبة بالنسبة لسنة 2021 وسبب يعود إلى الخسارة التي حققتها هذه الأخيرة، في حين أن قيمة X4 والتي تمثل القيمة الدفترية لدين على إجمالي الخصوم موجبة في جميع السنوات.

2- حساب النتائج:

الجدول رقم(10):حساب نتائج نموذج Altman

النتيجة	$Z = 6.5X1 + 3.26X2 + 1.05X3 + 6.72X4$
0,26	$Z = 6.5(-0,02) + 3.26(0) + 1.05(0,06) + 6.72(0,05)$
0,66	$Z = 6.5(0,06) + 3.26(0) + 1.05(0,007) + 6.72(0,04)$
0,64	$Z = 6.5(0,04) + 3.26(0) + 1.05(-0,02) + 6.72(0,06)$
0,52	الوسط الحسابي ل Z

المصدر: من إعداد الطالبتين

أ-التعليق على نموذج Altman :

من خلال الجدول أعلاه الذي يهتم بقياس الفشل المالي لمؤسسة سونلغاز، نجد أن قيمة Z خلال سنوات الدراسة (2019_2020_2021) تشير إلى القيم التالية على التوالي : 0,26_0,66_0,64 وان الوسط الحسابي يساوي 0,52 أي ان $Z < 1,32$ وحسب Altman فان المؤسسة تقع في المنطقة الحمراء أي ان المؤسسة سوف تفلس لان نتيجة النموذج اقل من 1,8 ($Z < 1.8$).

ثانيا: نموذج كيدا

بعد تطبيق نموذج التمان على البيانات المالية للمؤسسة محل الدراسة للسنوات 2019، 2020، 2021. نقوم في هذا المطلب بتطبيق نموذج kida لتأكد من النتائج المتحصل عليها سابقا، وكما لاحظنا في الجانب النظري أن هذا النموذج يكون وفق المعادلة التالية:

$$Z = 1.042X1 + 0.42X2 - 0.461X3 - 0.463 X4 + 0.271X5$$

الجدول رقم (11) :تقدير الفشل المالي وفق نموذج kida

$$Z = 1.042X_1 + 0.42X_2 - 0.461X_3 - 0.463 X_4 + 0.271X_5$$

السنوات	2019	2020	2021
X1 = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول	0,06	0,07	-0,02
X2 = حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات	0	0	0
X3 = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	0,86	1,45	0,24
X4 = إجمالي المبيعات / إجمالي الأصول	0,37	0,33	0,29
X5 = النقدية / إجمالي الأصول	0,006	0,01	0,008

المصدر: من إعداد الطالبتين

1-التعليق على الجدول:

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ قيمة X_1 والتي تمثل صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الأصول كانت موجبة خلال السنتين (2019-2020) و هذا بسبب أن المؤسسة حققت ربح خلال السنتين المشار إليها، على عكس السنة 2021 فكانت قيمة X_1 سالبة بسبب ما حققته المؤسسة من خسارة في تلك السنة. أما قيم X_3 و التي تمثل الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة فنلاحظ ارتفاعها خلال السنتين (2019-2020) والتي بلغت (0,86، 1,45) و انخفضت في سنة 2021 لتصل إلى 0,24.

أما فيما يخص X_4 و التي تمثل إجمالي المبيعات إلى إجمالي الأصول فنلاحظ أنها ارتفعت في السنة 2019 حيث بلغت 0,37 لتتخفف في السنتين (2020-2021) لتصل إلى (0,33 ، 0,29) على التوالي أما قيم X_5 والتي تمثل النقدية إلى إجمالي الأصول فكانت منخفضة في 2019 لتصل إلى 0,006 لترتفع في سنة 2020 لتعاود الانخفاض في سنة 2021 لتصل إلى 0,008.

2- حساب النتائج:

الجدول رقم (12): حساب النتائج وفق نموذج kida

النتيجة	$Z = 1.042X1 + 0.42X2 - 0.461X3 - 0.463 X4 + 0.271X5$
-0,50	$Z_{2019} = 1.042(0,06) + 0.42(0) - 0.461(0,86) - 0.463(0,37) + 0.271(0,006)$
-0,74	$Z_{2020} = 1.042(0,07) + 0.42(0) - 0.461(1,45) - 0.463(0,33) + 0.271(0,01)$
-0,26	$Z_{2021} = 1.042(-0,02) + 0.42(0) - 0.461(0,24) - 0.463(0,29) + 0.271(0,008)$
-0,5	الوسط الحسابي

المصدر: من إعداد الطالبتين

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة Z سالبة وأن الوسط الحسابي ل Z يساوي إلى -0,5، أي أن قيمة Z سالبة و حسب نموذج Kida فإن مؤسسة سونلغاز في خطر من الفشل المالي .

المطلب الثالث: طرق معالجة الفشل المالي

توجد العديد من الطرق التي يمكن إتباعها لمعالجة الفشل المالي الحادث، إلا أن الاعتماد الصحيح لهذه الطرق يتطلب القيام بدراسة جيدة ومستفيضة حول أسباب الفشل لكي يتم اختيار الأفضل منها للعلاج، وسوف نتناول بإيجاز مختلف الطرق التي يجب على مؤسسة سونلغاز إتباعها لعلاج المثل المالي من أجل ضمان بقائها واستمراريتها.

أولاً: إعادة الهيكلة

و معنى ذلك أن تتبع المنظمة استراتيجيات جديدة من شأنها إن تساعد على معالجة الخلل المالي و الإبقاء على المنظمة و تطبيق الاستراتيجيات الجديدة. و حتى تكون إعادة الهيكلة فعالة فلا يجب أن تقتصر على إعادة الهيكلة المالية و لكن يجب ان تمتد لتشمل إعادة الهيكلة الإدارية حتى يتلائم الاثنان معا في تحقيق نتائج فعالة للتغلب على الخلل المالي و يمكن توضيح ذلك من خلال التالي:¹

1- إعادة الهيكلة المالية:

تتضمن إعادة الهيكلة المالية ما يلي:

¹ جمال شحات، طرق ووسائل علاج الفشل المالي للشركات، متوفر على الموقع:

أ- إعادة تقييم الأصول:

جميعها أو بعضها بما يعكس قيمتها السوقية بوضع أفضل عن القيمة الدفترية يؤدي إلى تحسين نسبة المديونية بالنسبة لحقوق الملكية وهو الأمر الذي يتيح للمؤسسة مجالات أوسع للاقتراض أو البيع.

ب- إعادة هيكلية الديون:

وهو ما يساعد المؤسسة في التفاوض مع الدائنين على:

- تحويل الديون قصيرة الأجل إلى ديون طويلة الأجل مما يتيح للمؤسسة فترة أطول لاستثمار هذه الديون؛
- وقف سداد أقساط الدين مؤقتاً أو إعطاء فترة سماح جديدة مما يساعد على وقف جزء من التدفقات الديون؛ النقدية الخارجية مؤقتاً لحين تحسين الأحوال المالية للمؤسسة؛
- تخفيض سعر الفائدة أو التنازل عن الفوائد المستحقة.

ج- مبادلة المديونية بالملكية:

ويتم ذلك عن طريق تحويل جزء من الديون الحالية إلى مساهمات في رأس المال وذلك عن طريق إصدار أسهم عادية أو أسهم ممتازة بما يعادل قيمة الديون لتخفيف الأعباء الثابتة على المؤسسة

د- زيادة رأس المال:

وذلك من خلال إصدار أسهم جديدة من أجل توفير بعض السيولة وبالأخص إذا كانت المؤسسة تستطيع تحقيق أرباح مستقبلاً على ضوء توفير السيولة وذلك عن طريق زيادة رأس مال المؤسسة بإصدار أسهم جديدة.

هـ- زيادة التدفقات النقدية الداخلة:

يمكن تحقيقها من خلال إتباع العديد من الاستراتيجيات التي تؤثر إيجاباً على النقدية الداخلة، منها

- زيادة المبيعات لزيادة إيرادات المؤسسة؛
- تغيير استراتيجيات تحصيل ديون المؤسسة ومنح خصومات تعجيل الدفع؛
- بيع الأصول منعدمة القيمة، بيع وإعادة استئجار بعض الأصول الغير رئيسية.

و- خفض التدفقات النقدية الخارجة:

يمكن للمؤسسة أن تخفض مدفوعاتها النقدية أو تؤجل بعضها وذلك من أجل التغلب على بعض الصعوبات

المالية، ويتم ذلك من خلال :

- الاتفاق مع الدائنين على تأجيل سداد بعض الأقساط وفوائد الدين؛
- التفاوض مع الموردين للمواد الخام والأجزاء على الشراء بالتقسيط أو بالائتمان أو بدون مقدم؛
- الحصول على فترات سماح جديدة من الدائنين؛
- ترشيد مختلف بنود الإنفاق المباشر والغير مباشر؛
- تأجيل سداد الالتزامات قصيرة الأجل أو تحويلها إلى التزامات طويلة الأجل.

2- إعادة الهيكلة الإدارية:

تعد جزء متمم لإعادة الهيكلة المالية، والتي تتم من خلال:

- إعادة دراسة استراتيجيات الإنتاج بغرض تحسين الإنتاج وخفض تكاليفه؛
- إعادة دراسة استراتيجيات التسويق لزيادة الفعالية التسويقية وخفض تكاليف التسويق؛
- إعادة دراسة سياسات الأفراد لزيادة فعاليتها وخفض تكاليف عنصر العمل؛
- زيادة المبيعات لخفض نصيب الوحدة من التكاليف الثابتة مما يخفض التكاليف الكلية، وكذا خفض التكاليف الإدارية المختلفة.

ثانيا: التطهير المالي

إن التطهير المالي هو عملية القضاء على العجز المالي وعلى مديونية المؤسسة العمومية اتجاه البنوك التجارية والخزينة العمومية ليصبح لها هيكل مالي متوازن.

ويقصد بتحقيق التوازن المالي للمؤسسة إعادة التوازن للأصول والخصوم في ميزانيتها وذلك من خلال تمويل الأصول الثابتة بموارد طويلة متوسطة الأجل، والأصول المتداولة بموارد قصيرة الأجل مع توفير بعض الشروط مثل القدرة على الوفاء بالديون المستحقة، وتوفير السيولة النقدية الكافية. وعليه فإن التطهير المالي يعتبر مقياس خارجي يرافق المقاييس الداخلية لمخطط تعديل المؤسسات العمومية التي تعاني من صعوبات مالية، وهو تقنية تعتمد الدولة لإعادة التوازن المالي لميزانيات المؤسسات بغرض إعادتها والنهوض بها، من أجل تحقيق أهداف أساسية على مستوى الاقتصاد الكلي و على مستوى الاقتصاد الجزئي¹.

¹ وهيبه بوخدوني، التطهير المالي وخصوصه المؤسسات العمومية الجزائرية، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص: 34.

خلاصة

تعتبر المؤشرات المالية أداة فعالة في استقصاء الوضعية المالية بصفة عامة وإعطاء صورة واضحة حول قدرة المؤسسة على الاستمرارية والديمومة ، إلا أن هذه المؤشرات أو النسب تبقى بعيدة نوعا ما لتكون أداة للحكم أو التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة بحكم أنها لا تؤشر على التوجه المالي العام للمؤسسة لكثرة عددها وتخصصها ضمن محاور محددة، كما أن فعالية هذه الأخيرة تبرز بشكل واضح من خلال نماذج التنبؤ المقترحة فيما يخص ارتكازها على نسب مالية جد متخصصة في التنبؤ بالفشل المالي وهذا ما تم اختباره من خلال هذا الفصل بالنسبة لمؤسسة سونلغاز.

ومن خلال النتائج التي تم التوصل إليها بعد تطبيق أهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي نلاحظ أن معظمها يتفق على أن مؤسسة سونلغاز مهددة بالفشل المالي ، وبالتالي يجب على إدارة المؤسسة القيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة من أجل تفادي الفشل وضمان استمراريته.

خاتمة

إن الغرض من دراسة موضوعنا استخدام المؤشرات المالية في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية هو تبيان خطر الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية حيث أن التحولات الاقتصادية التي حدثت في الآونة الأخيرة والتي دفعت العديد من المؤسسات للسعي وراء تحقيق الأرباح دون مراعاة حجم المخاطر والآثار الناجمة عنها، خاصة إذا لم تتمكن الجهات المعنية من إدارتها وتتبعها بشكل جيد، وهو الأمر الذي جعل الكثير من المؤسسات تسجل اختلالات متكررة قادت إلى الفشل المالي.

حيث تعتبر قضية الفشل المالي من أخطر المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية لما تسببه من اختلالات في موازينها ، وبما أن الفشل المالي قد يحدث في أي لحظة من لحظات حياة المؤسسة فمن الضروري التنبؤ به مقدما لتجنب مثل هذه المخاطر التي قد تخرج المؤسسة من دنيا الأعمال وتعتبر نماذج التنبؤ بالفشل المالي التي تلعب دور المنبه الذي يندر باقتراب حدوث الفشل من أهم الأدوات المستعملة في الكشف المبكر عن الفشل وكذا تشخيص الوضعية المالية ومعرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة، وذلك بالاعتماد على الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة من أجل اتخاذ إجراءات التصحيحية المناسبة التي تعمل على تجنبه في وقت مبكر قبل تعرضها للإفلاس والتصفية.

و سنقوم فيما يلي باختبار الفرضيات أولا ثم عرض النتائج والاقتراحات ومن ثم توضيح آفاق الدراسة:

أولاً: اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى: مؤكدة

تعتبر هذه الفرضية صحيحة إلى حد بعيد حيث أن النسب المالية هي عبارة عن عالقات بين القيم المحاسبية الواردة في الكشوفات المالية وتفسيرها بشكل جيد للحصول على نتائج محددة تساعد على تقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات المناسبة.

الفرضية الثانية: مؤكدة

لقد تم اختبار هذه الفرضية في الفصل الأول حيث تبين لنا أن الفشل المالي هو عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المحققة للغير بكامل قيمها في مواعيدها المقررة وهذا من خلال الأبحاث ذات العلاقة التي كانت لها إسهامات عملية بارزة من خلال النماذج المقترحة للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات.

الفرضية الثالثة: منفية

لقد تم اختبار هذه الفرضية في الفصل الثاني حيث تبين أن مؤسسة سونلغاز معرضة وبشكل كبير للفشل المالي.

ثانيا: نتائج الدراسة

من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

1- نتائج الجانب النظري للدراسة

- المؤشرات المالية أداة مهمة في التحليل المالي حيث تعتبر الأساس الذي يمكن من خلاله التنبؤ باحتمالات الفشل المالي وذلك بعد استنادها إلى نماذج كمية من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة؛
- الفشل المالي ظاهرة خطيرة قد تحدث في أي وقت للمؤسسة خلال فترة حياتها نتيجة تعرضها لاضطرابات مالية خطيرة ؛
- إن التنبؤ بالفشل المالي من شأنه التحقق من مدى نجاح المؤسسة أو فشلها في تحقيق الأهداف والتعرف على المؤشرات التي تبين التي تبين ما إذا كانت سياسات المؤسسة سليمة أم تحتاج الى تعديل ومن ثم المساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب؛
- إن أغلب النماذج التي طورت للتنبؤ بفشل الشركات تشترك في عدد من النسب المالية، وأن النماذج بينت قدرة عالية على التنبؤ تعتمد على معلومات مالية التي تنشرها المؤسسات لتقييم وضع المؤسسة المستقبلي.

2- نتائج الجانب التطبيقي للدراسة:

- بينت نتائج تحليل النسب المالية الرئيسية المكونة للنماذج أن هناك ضعفا في أداء المؤسسة عينة البحث من خلال المؤشرات السلبية الكثيرة التي ظهرت لدينا، مما يؤكد فشلها أو اقترابها كثيرا من الفشل، إذا لم تتخذ المؤسسة الإجراءات اللازمة لتصحيح الأداء.
- من خلال الدراسة تطبيقية توصل نموذج Altman وكذا نموذج kida بان المؤسسة سونلغاز معرضة لخطر الفشل المالي خلال سنوات الدراسة.
- حسب نموذج Altman فان المؤسسة تقع في المنطقة الحمراء أي ان المؤسسة سوف تفلس لان نتيجة النموذج اقل من 1,8 ($Z < 1.8$).
- كما أن نموذج kida يتوقع أن المؤسسة مهددة بخطر الإفلاس كون قيمة Z سالبة 0,5- دليل على أن المؤسسة معرضة لخطر الفشل المالي.

- إن النماذج التي تم استخدامها في دراستنا أعطتنا الحكم بان المؤسسة المدروسة معرضة لخطر الفشل المالي.
- يجب على مؤسسة سونلغاز ان تتبع عدة طرق لضمان بقائها من بين هذه الطرق نذكر:
- إعادة الهيكلة: وذلك من خلال إنتاج استراتيجيات جديدة من شأنها أن تساعد على معالجة الخلل المالي وتتمثل إعادة الهيكلة في (إعادة الهيكلة المالية /إعادة الهيكلة الإدارية).

ثالثا: الاقتراحات

هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال دراستنا:

- ضرورة تطبيق سياسات محاسبية واضحة ومحددة بشأن الإفصاح المبكر عن البيانات والمؤشرات المالية، لإتاحة الفرصة لتطبيق النموذج والوقوف على نتائجه أولا بأول؛
- ضرورة توجيه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لاستخدام النماذج الرياضية للتنبؤ بالفشل المالي؛
- تطوير أنظمة إنذار مبكر عن طريق تطوير برامج حاسوبية تزود إدارات المؤسسات والجهات المعنية بكشوفات دورية تتضمن أهم النسب المالية المستخلصة من البيانات المالية الدورية المؤسسة؛
- يجب التأكيد على ضرورة النماذج الكمية المطورة كأداة علمية فاعلة لقياس الفشل المالي والتنبؤ به والعمل على تطوير التحليل المالي من خلال التحليل الكمي للبيانات حتى يتسنى للمؤسسة معرفة الوضع الحالي والتنبؤ بالمستقبل، فيتسع ليا اتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي حدوث الفشل لديها؛
- ضرورة إنشاء قسم خاص في المؤسسة توكل له مهمة التنبؤ بالفشل المالي، وكذا تقديم الاقتراحات اللازمة من أجل معالجة الفشل المالي؛
- عقد دورات مختصة في جانب التنبؤ بالفشل المالي من أجل تدريب الموظفين على كيفية استخدام وتطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

رابعا: آفاق الدراسة

نرجو أن نكون قد ساهمنا ولو بقدر بسيط في الإلمام بمختلف جوانب الموضوع وإزالة الغموض، وهذه الدراسة كباقي الدراسات تحتاج إلى جهود إضافية، إلا أننا، نأمل أن تكون نقائص هذه الدراسة منطلقا لبحوث ودراسات مستقبلية أخرى ومن أجل ذلك نقترح:

- دراسة أثر المؤشرات غير المالية للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي خاص بالمؤسسات الفرعية للسونلغاز.
- دور المؤشرات غير المالية في تقييم الأداء الاستراتيجي في المؤسسة الاقتصادية.

قائمة المراجع

- 1- إلياس بن ساسي ويوسف قريشي ، التسيير المالي والإدارة المالية (دروس وتطبيقات) ، الطبعة الأولى ، دار وائل النشر والتوزيع ، الجزائر، 2006.
- 2- جميل أحمد توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، للطباعة والنشر، بيروت، 1987.
- 3- حسني علي خريوش، أساسيات الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، 2013.
- 4- شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، الطبعة الأولى، دار وهران للنشر والتوزيع، الأردن ، 2015.
- 5- عبد المطلب عبد الحميد ،الديون المصرفية المتغيرة والأزمة المالية المصرفية العالمية ، الدار الجامعية، 2010 .
- 6- محسن أحمد الخضيري ،الديون المتعثرة (الظاهرة-الأسباب-العلاج)، الطبعة الأولى مصر الجديدة، ايتراهنسل والتوزيع، 1997.
- 7- محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على العوائد و أسهم الشركات، الطبعة الأولى ، دار الحماد، عمان-الأردن، 2009.
- 8- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة السادسة، الإسكندرية، 2007.
- 9- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الطبعة السادسة، مصر، 2011.
- 10- عدنان تايه النعيمي وأرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر (3) والتوزيع، 2008 .
- 11- عدنان تايه النعيمي وآخرون، الإدارة المالية بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان، 2007.
- 12- منير شاكر محمد، التحليل المالي: مدخل صناعة القرارات، الطبعة الثانية، دار وائل لمنشر، عمان، 2005.

- 1- اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، قسم العموم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
- 2- انتصار سليمان، التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، 2015-2016.
- 3- الهباش، محمد يوسف، استخدام مقياس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية، رسالة لنيل شهادة ماجستير، قسم محاسبة و تمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.
- 4- جلييلة بن خروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعموم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009.
- 5- حنان بوطغان، تحليل المردودية المحاسبية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، 2007 .
- 6- حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- 7- سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
- 8- صافية بزام، استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالتعثر المالي دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، 2013-2014.
- 9- عزت هاني، عزت أبو شهاب، مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2 جوان 2018.

- 10- علاق وليد، تحليل المؤشرات المالية كتقنية للتنبؤ بالتعثر المالي للمؤسسات دراسة تطبيقية على عينة من المؤسسات لولاية ورقلة، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015-2016.
- 11- عمار أكرم عمر الطويل، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008 .
- 12- كروشة فاطمة الزهراء (2015) استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المؤسسات -دراسة ميدانية- أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص العلوم الاقتصادية-جامعة سيدي بلعباس، 2015-2016.
- 13- وسام ببحوح، كريمة بلهاين، النسب المالية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة في مؤسسة " أقمصة جن جن"-مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل ، 2016-2017.
- 14- هلا بسام عبد الله ، استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات -دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة- مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية فلسطين ،قطاع غزة، 2004.
- ثالثاً: المجلات والملتقيات العلمية
- 1- حسام احمد علي الهاشمي ' زينب شلال عكار، دور المؤشرات المالية وغير المالية في تقويم الأداء الاستراتيجي -دراسة تطبيقية في شركة واسط العامة للصناعات النسيجية - (2002-2007)، العدد 26، 2010.
- 2- رافعة إبراهيم الحمداني، وياسين طه ياسين القطان، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 10 ،جامعة الموصل، 2013 .
- 3- رشيد حفصي ،استخدام النماذج الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة شركة بيوفارم الجزائر خلال الفترة 2017_2019،مجلة التنظيم والعمل ،المجلد 09، العدد الأول ،2020.
- 4- علي شاهين و جهاد مطر نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشأة المصرفية العاملة في فلسطين (دراسة تطبيقية)، مجلة جامعة النجاح، علوم الإنسانية، مجلد 25(4)، 2011، غزة فلسطين.
- 5- فاتح سردوك و عابي خليفة، آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على الممارسة المحاسبية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي

في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، يومي 05/06-05-2013.

6- كمال أحمد يوسف، التعثر المالي لعملاء البنوك: الأسباب والعلاج، مجلة الكلية الاقتصادية والعلوم السياسية العلمية ، العدد الثالث، 2013.

7- وحيد محمود رمو، وسيف عبد الرزاق محمد الوتار، استخدام أساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية، مجلة تنمية الرافدين، العدد 100، مجلد 32، كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة الموصل، العراق، 2010.

8- وهيبة بوخدوني، التطهير المالي وخصوصة المؤسسات العمومية الجزائرية، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 2006 .
رابعا: المواقع الإلكترونية

1- <http://alphabetargaam.com/article/detail/19934>

رابعا: التشريعات القانونية

Décision n° : 476/DG du 16 mai 2005 portant organisation de la DGDE

المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Béatrice meunier-rocher, **le diagnostique financier**, 3^{eme}, édition d'organisation, France, 2003.
- 2- Donald I. Altman (1968), **Financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy**, the journal of finance.
- 3- Donald w .Beaver (1966), financial ratios as predictors of failure, journal Of accounting research.
- 4- Donald Zulkarnain, **Financial Ratios, Discriminate Analysis and the prediction of corporate distress**, journal of money ,2009.

قائمة الملاحق

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2019	amort 2019	2019	2018
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		88 460,00	88 460,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		3 510 194,24		3 510 194,24	3 510 194,24
Agencements et aménagements de terrains		5 481 621,37	2 679 903,78	2 801 717,59	2 923 531,40
Constructions (Batiments et ouvrages		88 811 574,65	33 402 674,91	55 408 899,74	57 270 970,29
Installations techniques, matériel et outillage		21 923 531 688,07	8 954 225 915,47	12 969 305 772,60	12 692 670 992,07
Autres immobilisations corporelles		2 276 202 707,06	914 080 798,88	1 362 121 908,18	1 243 844 461,12
Immobilisations en cours		1 747 106 483,78		1 747 106 483,78	1 316 909 995,93
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		90 000,00		90 000,00	90 000,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		26 044 822 729,17	9 904 477 753,04	16 140 344 976,13	15 317 220 145,05
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		5 944 353,31		5 944 353,31	2 642 423,56
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 598 323 551,53	48 126 859,37	2 550 196 692,16	2 504 712 453,14
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		53 817,15	50 588,12	3 229,03	3 229,03
Impôts		67 034 392,83		67 034 392,83	22 594 603,75
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		113 904 451,19	520 343,30	113 384 107,89	605 084 166,86
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		2 785 260 566,01	48 697 790,79	2 736 562 775,22	3 135 036 876,34
TOTAL GENERAL ACTIF		28 830 083 295,18	9 953 175 543,83	18 876 907 751,35	18 452 257 021,39

BILAN ACTIF

Définitif

ACTIF	note	brut 2020	amort 2020	2020	2019
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		88 460,00	88 460,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		3 510 194,24		3 510 194,24	3 510 194,24
Agencements et aménagements de terrains		5 481 621,37	2 801 717,59	2 679 903,78	2 801 717,59
Constructions (Batiments et ouvrages		88 811 574,65	35 264 745,45	53 546 829,20	55 408 899,74
Installations techniques, matériel et outillage		23 163 845 260,23	9 761 079 152,87	13 402 766 107,36	12 969 305 772,60
Autres immobilisations corporelles		2 351 773 012,68	998 464 499,11	1 353 308 513,57	1 362 121 908,18
Immobilisations en cours		1 515 971 102,58		1 515 971 102,58	1 747 106 483,78
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		90 000,00		90 000,00	90 000,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		27 129 571 225,75	10 797 698 575,02	16 331 872 650,73	16 140 344 976,13
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		4 224 053,38		4 224 053,38	5 944 353,31
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 642 373 004,93	79 482 948,72	3 562 890 056,21	2 550 196 692,16
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		2 926 895,58	50 588,12	2 876 307,46	3 229,03
Impôts		61 520 767,03		61 520 767,03	67 034 392,83
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		219 686 352,87	520 343,30	219 166 009,57	113 384 107,89
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		3 930 731 073,79	80 053 880,14	3 850 677 193,65	2 736 562 775,22
TOTAL GENERAL ACTIF		31 060 302 299,54	10 877 752 455,16	20 182 549 844,38	18 876 907 751,35

BILAN ACTIF

Provisoire

ACTIF	note	brut 2021	amort 2021	2021	2020
ACTIF NON COURANT					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Frais de développements immobilisables					
Logiciels informatiques et assimilés		88 460,00	88 460,00	0,00	0,00
Immobilisations corporelles					
Terrains		3 510 194,24		3 510 194,24	3 510 194,24
Agencements et aménagements de terrains		5 481 621,37	2 923 531,40	2 558 089,97	2 679 903,78
Constructions (Batiments et ouvrages)		89 361 574,65	37 139 038,22	52 222 536,43	53 546 829,20
Installations techniques, matériel et outillage		23 648 281 786,84	10 586 283 292,78	13 061 998 494,06	13 402 766 107,36
Autres immobilisations corporelles		2 412 182 570,12	1 074 616 809,81	1 337 565 760,31	1 353 308 513,57
Immobilisations en cours		3 094 435 096,04		3 094 435 096,04	1 515 971 102,58
Immobilisations financières					
Titres mises en équivalence - entreprises associées					
Titres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		90 000,00		90 000,00	90 000,00
Comptes de liaison					
TOTAL ACTIF NON COURANT		29 253 431 303,26	11 701 051 132,21	17 552 380 171,05	16 331 872 650,73
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		936 250,00		936 250,00	4 224 053,38
Créances et emplois assimilés					
Clients		5 388 098 612,37	14 140 755,64	5 373 957 856,73	3 562 890 056,21
Créances sur sociétés du groupe et associés		0,00		0,00	0,00
Autres débiteurs		37 287 481,38	1 647 419,19	35 640 062,19	2 876 307,46
Impôts		144 570 780,57		144 570 780,57	61 520 767,03
Autres actifs courants		0,00		0,00	0,00
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		194 081 766,87	520 343,30	193 561 423,57	219 166 009,57
compte transitoire**		0,00		0,00	0,00
TOTAL ACTIF COURANT		5 764 974 891,19	16 308 518,13	5 748 666 373,06	3 850 677 193,65
TOTAL GENERAL ACTIF		35 018 406 194,45	11 717 359 650,34	23 301 046 544,11	20 182 549 844,38

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2019	2018
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		196 585 220,92	196 585 220,92
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		16 452 273,59	0,00
compte de liaison**		9 956 859 400,11	10 575 998 845,61
TOTAL CAPITAUX PROPRES		10 169 896 894,62	10 772 584 066,53
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		205 710 991,50	174 699 378,83
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 309 492 429,27	4 811 932 945,45
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 515 203 420,77	4 986 632 324,28
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		802 031 327,05	427 591 029,57
Impôts		55 419 811,98	36 179 824,40
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		2 334 356 296,93	2 229 269 776,61
Trésorerie passif		0,00	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 191 807 435,96	2 693 040 630,58
TOTAL GENERAL PASSIF		18 876 907 751,35	18 452 257 021,39

BILAN PASSIF

Définitif

PASSIF	note	2020	2019
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		196 585 220,92	196 585 220,92
Résultat net		0,00	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		16 452 273,59	16 452 273,59
compte de liaison**		11 644 214 772,53	9 956 859 400,11
TOTAL CAPITAUX PROPRES		11 857 252 267,04	10 169 896 894,62
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		236 742 525,21	205 710 991,50
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		5 449 047 890,83	5 309 492 429,27
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		5 685 790 416,04	5 515 203 420,77
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		634 091 239,84	802 031 327,05
Impôts		89 606 035,76	55 419 811,98
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		1 915 025 448,88	2 334 356 296,93
Trésorerie passif		784 436,82	0,00
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		2 639 507 161,30	3 191 807 435,96
TOTAL GENERAL PASSIF		20 182 549 844,38	18 876 907 751,35

BILAN PASSIF

Provisoire

PASSIF	note	2021	2020
CAPITAUX PROPRES			
Capital non appelé			
Primes et réserves (Réserves consolidées)			
Écart de réévaluation		196 585 220,92	196 585 220,92
Résultat net		- 579 729 853,69	0,00
Autres capitaux propres - Report à nouveau		16 452 273,59	16 452 273,59
compte de liaison**		12 726 851 183,20	11 644 214 772,53
TOTAL CAPITAUX PROPRES		12 360 158 824,02	11 857 252 267,04
PASSIFS NON COURANTS			
Emprunts et dettes financières		242 027 280,25	236 742 525,21
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits comptabilisés d'avance		6 053 166 490,04	5 449 047 890,83
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		6 295 193 770,29	5 685 790 416,04
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		1 190 936 684,62	634 091 239,84
Impôts		166 999 674,18	89 606 035,76
Dettes sur sociétés du Groupe et associés		0,00	0,00
Autres dettes		3 287 757 591,00	1 915 025 448,88
Trésorerie passif		0,00	784 436,82
compte transitoire**		0,00	0,00
TOTAL PASSIFS COURANTS		4 645 693 949,80	2 639 507 161,30
TOTAL GENERAL PASSIF		23 301 046 544,11	20 182 549 844,38

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2019	2018
Ventes et produits annexes		7 030 039 215,17	6 724 204 283,21
Subvention d'exploitation		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 3 087 195 777,23	- 3 420 375 512,94
I - Production de l'exercice		3 942 843 437,94	3 303 828 770,27
Achats consommés		- 31 885 762,19	- 32 006 356,69
Services extérieures et autres consommations		- 213 312 188,66	- 240 471 464,79
Prestations fournies services		158 550,10	181 900,00
Prestations reçues services		- 911 826 207,79	- 1 065 975 009,69
II - Consommation de l'exercice		- 1 156 865 608,54	- 1 338 270 931,17
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		2 785 977 829,40	1 965 557 839,10
Charges de personnel		- 772 543 743,30	- 571 207 390,77
Impôts, taxes et versements assimilés		- 128 121 234,15	- 119 691 708,55
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		1 885 312 851,95	1 274 658 739,78
Autres produits opérationnels		270 879 017,80	261 295 638,74
Autres charges opérationnelles		- 3 841 291,99	- 5 933 008,17
Autres Prestations reçues		- 160 291,72	463 290,51
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 886 122 258,02	- 888 005 074,32
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		1 920 000,00	8 837 210,66
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 8 046 644,69	- 7 288 698,60
V - RESULTAT OPERATIONNEL		1 259 941 383,33	643 564 808,09
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		1 259 941 383,33	643 564 808,09
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 302 996 783,07	6 994 519 032,61
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 043 055 399,74	- 6 350 954 224,52
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 259 941 383,33	643 564 808,09
Charges hors exploitation reçues			
Produits hors exploitation reçues		0,00	463 290,51
Charges hors exploitation fournies		0,00	
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		0,00	463 290,51
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		1 259 941 383,33	644 028 098,60

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Définitif

	note	2020	2019
Ventes et produits annexes		6 642 237 057,68	7 030 039 215,17
Prestations fournies production energie et matériel		20 060 816,08	0,00
Subvention d'exploitation		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 3 537 201 768,77	- 3 087 195 777,23
I - Production de l'exercice		3 125 096 104,99	3 942 843 437,94
Achats consommés		- 113 237 217,92	- 31 885 762,19
Services extérieures et autres consommations		- 194 958 944,99	- 213 312 188,66
Prestations fournies services		114 600,01	158 550,10
Prestations reçues services		- 1 076 173 861,46	- 911 826 207,79
II - Consommation de l'exercice		- 1 384 255 424,36	- 1 156 865 608,54
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 740 840 680,63	2 785 977 829,40
Charges de personnel		- 809 963 374,10	- 772 543 743,30
Impôts, taxes et versements assimilés		- 125 657 126,18	- 128 121 234,15
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		805 220 180,35	1 885 312 851,95
Autres produits opérationnels		299 981 718,28	270 879 017,80
Autres charges opérationnelles		- 9 161 169,65	- 3 841 291,99
Autres Prestations reçues		0,00	- 160 291,72
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 041 445 663,64	- 886 122 258,02
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		98 990 337,55	1 920 000,00
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 8 197 466,55	- 8 046 644,69
V - RESULTAT OPERATIONNEL		145 387 936,34	1 259 941 383,33
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		145 387 936,34	1 259 941 383,33
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 061 384 529,60	7 302 996 783,07
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 6 915 996 593,26	- 6 043 055 399,74
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		145 387 936,34	1 259 941 383,33
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		145 387 936,34	1 259 941 383,33

COMPTE DE RESULTAT PAR NATURE

Provisoire

	note	2021	2020
Ventes et produits annexes		6 768 249 451,70	6 642 237 057,68
Prestations fournies production energie et matériel		57 000 092,67	20 060 816,08
Subvention d'exploitation		0,00	
Prestations reçues production energie et matériel		- 4 162 799 442,92	- 3 537 201 768,77
I - Production de l'exercice		2 662 450 101,45	3 125 096 104,99
Achats consommés		- 64 885 188,24	- 113 237 217,92
Services extérieures et autres consommations		- 231 166 145,50	- 194 958 944,99
Prestations fournies services		240 168,41	114 600,01
Prestations reçues services		- 1 118 429 165,36	- 1 076 173 861,46
II - Consommation de l'exercice		- 1 414 240 330,69	- 1 384 255 424,36
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		1 248 209 770,76	1 740 840 680,63
Charges de personnel		- 1 016 498 871,77	- 809 963 374,10
Impôts, taxes et versements assimilés		- 133 050 427,69	- 125 657 126,18
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		98 660 471,30	805 220 180,35
Autres produits opérationnels		315 583 974,05	299 981 718,28
Autres charges opérationnelles		- 20 585 519,10	- 9 161 169,65
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeur		- 1 033 634 702,66	- 1 041 445 663,64
Charges d'amortissement et autres provisions reçues		0,00	
Reprise sur pertes de valeur et provisions		70 753 579,84	98 990 337,55
Dotations d'amortissement et autres provisions fournies		0,00	
Prestations reçues sect. auxiliaires		- 10 507 657,12	- 8 197 466,55
V - RESULTAT OPERATIONNEL		- 579 729 853,69	145 387 936,34
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		- 579 729 853,69	145 387 936,34
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			
Autres impôts sur les résultats			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		7 211 827 266,67	7 061 384 529,60
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 7 791 557 120,36	- 6 915 996 593,26
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		- 579 729 853,69	145 387 936,34
Charges hors exploitation reçues			
Charges hors exploitation fournies		0,00	
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		- 579 729 853,69	145 387 936,34

